الأمم المتحدة

A/72/PV.48

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ٤٨

الإثنين، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١ من جدول الأعمال

الرياضة من أجل التنمية والسلام: بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي

مشروع القرار (A/72/L.5)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بياني اليوم بالاعتراف بعدم ارتباط الرياضة دائما بالأمم المتحدة، وهذا أمر مفهوم. وتختلف الأمور التي تحدث في ساحة للعب التنس أو مسار للركض عما نقوم به هنا. غير أن هناك بالفعل علاقة قوية بين الرياضة وقيم الأمم المتحدة وأعمالها. وتتيح لنا جلسة اليوم الفرصة لكي نؤكد مجددا تلك العلاقة. وأودّ في ذلك الصدد، تناول ثلاث نقاط.

أولا، وببساطة، يمكن للرياضة أن تجمع بين الناس. فهي تقوم على القيم العالمية التي تشمل الانضباط والنزاهة واحترام الخصوم والتقيد بالقواعد. قد نتكلم لغات مختلفة أو قد تكون لدينا عادات وآراء متباينة؛ لكن بمجرد أن ندخل إلى ملعب أو ميدان، فإننا نصبح جميعا جزءا من نفس النظام.

وبتلك الطريقة، يمكن للرياضة أن تكون أداة عالمية بمقدورها أن تعزز السلام والوحدة. وقد استخدمت الأمم المتحدة هذه الأداة من قبل، لا سيما من خلال بعثات حفظ السلام والأفرقة القطرية لديها. وقد ساعدت الرياضة على فتح الأبواب أمام المجتمعات المحلية التي تخدمها الأمم المتحدة. وما برحت تُستخدم لبناء الثقة في حالات ما بعد انتهاء النزاع، وقد أدت دوراً هاماً في إعادة إدماج المحاربين السابقين، بمن فيهم الجنود الأطفال. ومن المؤكد أن الرياضة وحدها لا يمكن أن توقف النزاع أو تعمل على إحلال السلام، ولكنني أعتقد أن كرة القدم أو مضرب الهوكي أداة لحفظ السلام أفضل من المسدس. وهي تكلّف أموالاً أقل. ويمكنها أن تبني بدلاً من أن تدمر. وهي تجمع الناس بدلاً من جعلهم يفرّون حرصا على أرواحهم، وهي تبعث على الحماسة لا الخوف. وإنني على ثقة بأن الأمم المتحدة ستواصل استخدام تلك الأداة في عملها في الميدان.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

والنقطة الثانية التي أود أن أثيرها هي أن الألعاب الأولمبية والأمم المتحدة تطمحان إلى نفس المثل الأعلى، وهو مثل أعلى يستند إلى الإنسانية. ويقوم هذا النهج على أنه بغض النظر عما يجري في عواصم الدول في جميع أنحاء العالم، سيكون للناس دائماً حيز للمشاركة والتواصل. ويمكن لهذا الحيز أن يكون هو خط نهاية سباق العدو السريع الأولمبي، أو قاعة كهذه. وسواء كنا رياضيين أو دبلوماسيين، يجب علينا أن نستخدم هذه الأماكن. ويجب أن نثبت أن الجنس البشري يمكن أن ينتصر على الاعتبارات السياسية.

وتتعلق النقطة الأخيرة التي أود أن أثيرها بالشباب. فيمكن للرياضة أن توفر للشباب منبراً للتمكين. ويمكنها أن تعطي الأمل في مستقبل أكثر إشراقاً. ويمكنها تمكين الشباب من بناء القدرة على التفكير الاستراتيجي والعمل الجماعي والقيادة، ويمكنها أن توفّر طريقاً للخروج من التخلف والفقر. ويتزايد عمل الأمم المتحدة على إشراك الشباب وتمكينهم في جميع أنحاء العالم. ويجب علينا الوصول إلى الشباب بطريقة تنسجم معهم. وتوفر الرياضة فرصة كبيرة في هذا الصدد. وقد شهدنا بالفعل بعض النجاح من خلال تعبئة الرياضيين والفرق الرياضية لتعزيز أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن نعمل على دعم تلك الأمثلة وتكرارها وتوسيع نطاقها.

وختاماً، أريد أن أشدد على الرابط بين الرياضة وقيم الأمم المتحدة وعملها. إنه رابط ينبغي لنا أن نفعل المزيد من أجل تعزيزه. ولهذا ينبغي أن نرحب ترحيباً حاراً في الجمعية العامة اليوم بالحائزة على الميدالية الأولمبية الذهبية السيدة كيم يونا، وهو السبب في أننا ينبغي أن نبحث عن الفرص لدعم الرياضة واستخدامها قوة دافعة للسلام والتنمية البشرية. ستنشأ فرصة كبيرة في شباط/فبراير، عندما تستضيف جمهورية كوريا دورة الألعاب الأولمبية الشتوية الثالثة والعشرين. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى إعادة تأكيد المثل العليا للأمم المتحدة والألعاب الأولمبية في شبه الجزيرة الكورية. ولا بد من أن نغتنم هذه الفرصة. لذا أتمنى لجمهورية كوريا كل النجاح في استضافة الدورة الثالثة والعشرين للألعاب الأولمبية الشتوية. وأتطلع إلى أن أكون في بيونغ تشانغ بنفسي في شباط/فبراير القادم لحضورالألعاب.

وأدعو جميع البلدان إلى المشاركة في الألعاب الأوليمبية الشتوية لعام ٢٠١٨. فلنُظهر مرة أخرى قدرة الرياضة على جمعنا والتغلب على الانقسامات السياسية والثقافية والتاريخية.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا لعرض مشروع القرار A/72/L.5.

السيد لي هي – بيوم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن حكومة جمهورية كوريا، إنه لشرف عظيم لي وامتياز أن أعرض مشروع القرار A/72/L.5، المعنون ”الرياضة من أجل التنمية والسلام: بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي“.

بعد أقل من ٩٠ يوماً، سيتمتع العالم بأسره بالألعاب الأولمبية الشتوية الأكثر إذهالاً في بيونغ تشانغ بشبه الجزيرة الكورية. وجمهورية كوريا على استعداد للترحيب بالعالم. ونحن على استعداد للعمل بوصفنا مضيفين للأسرة الأولمبية ووسائط الإعلام العالمية والمشاهدين من جميع أنحاء العالم. ويسرني غاية السرور أن أبلغ الجمعية العامة أننا قد أنجزنا جميع الأعمال التحضيرية للألعاب، بما في ذلك تشييد جميع الأماكن سواء ستجري المنافسة فيها أم لن تجري. كما أُنجز بناء طرق جديدة وسيُفتتح قطار عالي السرعة أمام الجمهور في كانون الأول/ديسمبر. إن الشعلة الأولمبية التي وصلت إلى كوريا في ١ تشرين الثاني/نوفمبر – وهي تقطع البلد حالياً طولاً وعرضاً – على استعداد للترحيب بالعالم.

وكما نعلم جميعنا جيداً، جعلت الجمعية العامة من اعتماد مشروع قرار الهدنة الأولمبية تقليداً كل سنتين منذ اتخاذ القرار ١١/٤٨ في عام ١٩٩٣. وهذا يتعلق بتذكير الجميع واحترام

التقاليد الأولمبية القديمة في اليونان بوقف جميع الأعمال العدائية خلال الألعاب. يخدم مشروع القرار هدف إنهاء كل النزاعات خلال الهدنة الأولمبية. وهو يبدأ قبل سبعة أيام من افتتاح الألعاب الأولمبية، ويُختتم في اليوم السابع بعد اختتام الألعاب الأولمبية للمعوقين. تكفل الهدنة الأولمبية المرور الآمن للرياضيين وسائر الأفراد الأولمبيين المعتمدين عند السفر من الألعاب الأولمبية وإليها. ويدل مشروع القرار أيضاً على رغبة الجمعية العامة القوية في أن توفر ألعاب بيونغ تشانغ فرصة لتهيئة بيئة تفضي إلى بناء واستدامة السلام في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا.

تتمحور الهدنة الأولمبية حول تعزيز السلام من خلال الرياضة. وما زلنا نحن الكوريين نتذكر جيداً الألعاب الأولمبية في سول عام ١٩٨٨– وهي حالة مثالية لتعزيز السلام بالجمع بين الشرق والغرب معاً. وكانت الألعاب الأولمبية الصيفية في سيدني عام ٢٠٠٠ مثالاً جيداً آخر في هذا الصدد. وبفضل الدعم القوي من اللجنة الأولمبية الدولية، دخل وفدا الكوريتين إلى الملعب الأولمبي أثناء حفل الافتتاح، سائرين معاً يداً بيد تحت نفس العلم.

أثبت هذان الحدثان قوة الرياضة، التي توحد الناس. وأنا على اعتقاد راسخ بأننا ينبغي أن نواصل هذا التقليد ويمكننا ذلك. وأعتقد أن الألعاب الأولمبية تمثل أفضل تعبير عن قيمنا مترجمة إلى عمل ملموس. ومنذ ٢٠٠٤، ما فتئنا نجري برامج الهدنة الأولمبية من أجل التشديد على أهمية حركة الهدنة الأولمبية بالترادف مع القيم الأولمبية المتمثلة في التفوق والصداقة والاحترام. وطوال السنوات الـ ١٤ الماضية، رحبت مقاطعة غانغوان، وهي الحكومة الإقليمية للمدينة المضيفة بيونغ تشانغ، بأكثر من ٩٠٠ ١ طالب شاب من ٨٣ بلداً. وقدمت من خلال برنامج حلم بيونغ تشانغ إلى المشاركين الشباب من البلدان النامية، أو البلدان التي لا يوجد فيها فصل الشتاء ولا مرافق الرياضة الشتوية، فرصة العمر لتجربة الألعاب الرياضية الشتوية والاستمتاع بها.

ويسرني كثيرا أن أبلغ الجمعية بأن اثنين من المشاركين في برنامج الأحلام قد أصبحا بطلين أولمبيين في دورة الألعاب الأولمبية الشتوية.وبالإضافة إلى ذلك، فقد مثل سبعة مشاركون آخرون بلدانهم في دورة الألعاب الأولمبية للشباب.كما أشركنا بصورة مباشرة أكثر من ٦ ملايين طالب من خلال مختلف الزيارات المدرسية والأنشطة الثقافية منذ عام ٢٠١٤.والمكون التعليمي متاح حاليا على الإنترنت لجميع الشباب الكوريين وسيظل متاحا حتى بعد انتهاء دورة الألعاب من أجل مواصلة تعزيز السلام والمثل العليا الأولمبية.وعلاوة على ذلك، فقد أجرينا العديد من الأنشطة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للنموذج الوطني وغيره من البرامج الخاصة، لتشجيع الشباب على المشاركة في الحوارات التي تجرى بشأن موضوعي السلام والمصالحة.وقد شارك أكثر من مليون طالب من العديد من البلدان في مبادرات السلام لدينا، وهو ما نفخر به كثيرا.

وبهذه المناسبة، أود أن أرحب بثلاثة طلاب كوريين من المدارس الثانوية شاركوا في برامجنا.وهم حاضرون معنا هنا اليوم ليمثلوا شباب كوريا ورغبتهم في إقامة دورة ألعاب أولمبية سلمية. وعلى نحو ما أكده مجددا رئيس اللجنة الأولمبية الدولية توماس باخ، فما من حدث آخر يجمع العالم بأسره مثلما تفعل الألعاب الأولمبية.وفي ضوء تلك الخلفية، أعرب الرئيس مون جاي – إن، رئيس جمهورية كوريا، خلال الجلسة العامة للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، عن التزامه ورغبته الصادقة في تحقيق السلام في شبه الجزيرة الكورية (انظر A/72/PV.11).وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد للدول الأعضاء مرة أخرى بأننا، اللجنة المُنظِمة للألعاب الأولمبية، إلى جانب الحكومة الكورية، ملتزمون بضمان إقامة دورة آمنة وسلمية للألعاب الأولمبية كي يتسنى لكل فرد أن يشعر بالأمان والراحة طوال فترة إقامته.

وستكون دورة ألعاب بيونغ شانغ هي الأولى من بين ثلاث دورات أولمبية متتالية ستقام في شمال شرق آسيا.كما سيقف

شركاؤنا وأصدقاؤنا من طوكيو عام ٢٠٢٠ وبيجين عام ٢٠٢٢ أمام الجمعية لدعم مشروع القرار.ويحدونا الأمل، نحن الكوريون، في أن توفر تلك الدورات الأولمبية الثلاث فرصة لتعزيز السلام والتعاون الاقتصادي في منطقة شمال شرق آسيا.ونأمل أن يؤدي عملنا المشترك اليوم إلى سلسلة من ردود الفعل من أجل تعزيز السلام داخل المنطقة وخارجها.إننا عندما نعمل معا نكون أقوى من أن يعمل أي منا بمفرده.

وأود أن أشدد على أن قيم السلام والرياضة تسير جنبا إلى جنب مع الألعاب الأولمبية.ونريد أن نتقاسم تلك الرسالة حيث إننا نهدف إلى فتح آفاق جديدة للرياضة.وأود، باسم جمهورية كوريا حكومة وشعبا، ومدينة بيونغ تشانغ المضيفة، واللجنة المنظمة، أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة العامة، وأن أطلب من الجمعية العامة بشكل ودي تأييد مشروع القرار المعروض عليها اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل المضي قدما، على النحو المشار إليه في رسالتي المؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أستشير الأعضاء بشأن دعوة السيدة كيم يونا، البطلة الأولمبية الحاصلة على ميدالية ذهبية في التزلج على الجليد وسفيرة النوايا الحسنة لدورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية الشتوية للمعوقين التي ستقام في بيونغ تشانغ عام ٢٠١٨، إلى الإدلاء ببيان في هذه المناسبة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في دعوة السيدة كيم يونا للإدلاء ببيان رئيسي في هذه الجلسة، دون أن يشكل ذلك سابقة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للقرار الذي اتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن للسيدة كيم يونا، البطلة الأولمبية الحاصلة على ميدالية ذهبية في التزلج على الجليد وسفيرة النوايا الحسنة لدورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية الشتوية للمعوقين التي ستقام في بيونغ تشانغ عام ٢٠١٨.

السيدة كيم يونا (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة والدول الأعضاء على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة الجمعية هذا الصباح بشأن دور الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى في تعزيز السلام.

بصفتي متزلجة سابقة على الجليد، وبطلة أولمبية لمرتين، وسفيرة اليونيسيف للنوايا الحسنة، أقف بفخر أمام الدول الأعضاء بصفتي السفيرة الفخرية لدورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية الشتوية للمعوقين التي ستقام في بيونغ تشانغ عام ٢٠١٨ لأشارك تجربتي الشخصية في مشاهدة قوة الرياضة في تحطيم جدران العرق والمنطقة واللغة والدين في جميع أنحاء العالم.

قبل مائة وثلاثة وعشرين عاما، قال أبو الألعاب الأولمبية الحديثة، بيير دو كوبرتان، إن الروح الأولمبية ليست ملكا لعرق واحد أو سن واحد.ونود أن نضيف اليوم أن الروح الأولمبية ليست ملكا حصريا لأي أمة أو منطقة من العالم ولا لأي دين أو عقيدة.وينص الميثاق الأولمبي على أن هدف الروح الأولمبية هو تسخير الرياضة لخدمة التنمية المتناسقة للبشرية، وذلك بهدف إقامة مجتمع سلمي يهتم بالحفاظ على الكرامة الإنسانية.وإنني أؤمن إيمانا راسخا بأن تلك هي روح الألعاب الأولمبية وأنها تمثل إمكانيات الرياضة وقوتها.

لقد كانت المرة الأولى التي أشهد فيها نفس هذه الروح والقوة عندما كنت طفلة في العاشرة من عمري تشاهد وفدي كوريا الجنوبية والشمالية يدخلان الملعب الأولمبي معا عام ٢٠٠٠. ويحدوني الأمل اليوم في أن نشهد تلك القوة مرة أخرى خلال اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار A/72/L.5.

وأعتقد اعتقادا راسخا بأن دورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية الشتوية للمعوقين التي ستقام في بيونغ تشانغ عام ٢٠١٨

ستساعد في نشر رسالة السلام بإحدى اللغات القليلة التي لديها سلطة توحيد الشعوب في جميع أنحاء العالم، وهي لغة الرياضة العالمية والبهيجة.ولعل بيونغ تشانغ تمثل أصدق الجهود الرامية لعبور الحدود المتجمدة بين الجنوب والشمال وتعزيز بيئة سلمية. وأنا واثقة، على وجه الخصوص، من أن المقبلة دورة الألعاب المقبلة في بيونغ تشانغ عام ٢٠١٨ ستكون واحدا من أفضل المنتديات ليس فقط لإيصال تلك الرسالة، ولكن أيضا من أجل تقاسم الروح الأولمبية للسلام من أجل البشرية مع العالم بأسره.

وأود أن أعد الجميع بأنني سأبذل قصارى جهدي للمساعدة في أن تعمل بيونغ شانغ عام ٢٠١٨ بمثابة نموذج ناجح للألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية الشتوية للمعوقين على مدى جميع السنوات المقبلة.وبالتالي، أود أن أطلب الدعم المتواصل من جانب الجمعية للمساعدة على بناء إرث بيونغ تشانغ ليعود بالفائدة على جميع الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في المستقبل وعلى روح السلام العالمي.وأود بكل تواضع أن أطلب من الدول الأعضاء مواصلة دعم دورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية الشتوية للمعوقين التي ستقام في بيونغ تشانغ والمثل العليا لحركة الهدنة الأولمبية.ويحدوني الأمل في أن أرى الأعضاء مرة أخرى في العام القادم في بيونغ تشانغ.

السيدة بيكو (موناكو) (*تكلمت بالفرنسية*): ستفتتح دورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية الشتوية للمعوقين للمرة الثالثة والعشرين في شباط/فبراير.وسيركز اهتمام العالم على حفلات الافتتاح والمسابقات الرياضية الخمس عشرة لدورة ألعاب بيونغ تشانغ في جمهورية كوريا. وللمرة الثانية والخمسين، ستصبح دورة الألعاب الصيفية والشتوية رمزا للجهد والامتياز والروح الرياضية.وتدعو الجمعية العامة اليوم، للمرة الثانية عشرة، إلى مراعاة الهدنة الأولمبية.

وأود أن أهنئ أصدقاءنا من وفد جمهورية كوريا على مشروع القرار (A/72/L.5) الذي عرض للتو على الجمعية العامة، والذي سنعتمده بالتزكية.وتفخر إمارة موناكو بالمشاركة في صياغة هذا النص، الذي يمثل إعادة تأكيد لإيماننا بأنه يمكن للرياضة والمثل الأعلى الأولمبي بناء عالم أفضل يسوده السلام.

وتمثل الدعوة إلى احترام الهدنة الأولمبية أكثر من مجرد رمز قوي للسلام.وعناوين بند جدول الأعمال ومشروع القرار مستوحاة مباشرة من القيم التي تدعمها والحركة الأولمبية وتعززها.وهذا ليس من قبيل الصدفة، نظرا لأن الحركة تضم اللجنة الأولمبية الدولية، و ٢٠٦ لجنة أولمبية وطنية، والاتحاد الدولي للألعاب الرياضية، ومختلف اللجان التنظيمية للألعاب الأولمبية وجميع المتمسكين بقيم الميثاق الأولمبي.وتتمتع الحركة الأولمبية بإطار فريد.

ويبدو أنه من المهم بشكل خاص اليوم أن نذكر بأن الروح الأولمبية وقيمها، على النحو المكرس في الميثاق الأولمبي، تتماشى مع المبادئ والمثل العليا التي تتخطى حدود عملنا في هذا المنتدى، ومكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.وينبغي ألا ننسى أن الروح الأولمبية تشكل أيضا، وربما أولا وقبل كل شيء، فلسفة حياة، فهي تمثل توازنا بين المواصفات الجسمانية والإرادة والروح. وتشكل الإنسانية والكرامة ورفض جميع أشكال التمييز مبادئ أساسية للروح الأولمبية.

ولدى الأمم المتحدة، على غرار الحركة الأولمبية، خطط طموحة ذات مبادئ عالمية ومتقاربة.وقد اعتمد رؤساء دولنا وحكوماتنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأقروا بأن الرياضة، نظرا لطابعها الشامل لعدة قطاعات، يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تنفيذ هذه الخطة.وتم تزويد الحركة الأولمبية بالخطة الأولمبية لعام ٢٠٢٠، التي تقوم على أساس الحكم الرشيد والأخلاق.وتعد هذه المبادئ أساسية لأن الألعاب الأولمبية تمثل استعراضا عالميا للمثل الأعلى الأولمبي.وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز حقوق الإنسان أمر متأصل في دورة الألعاب.

وفي المنتدى التاسع والتجمع الخامس للرياضيين الأوروبيين، الذي عقد في موناكو في تشرين الأول/أكتوبر، صرح صاحب

السمو الأمير ألبرت الثاني بأن ”الرياضيين في صميم الحركة الأولمبية“ و ”حمايتهم أمر بالغ الأهمية“ في خطة عام ٢٠٢٠. فلنعترف بأن الإجراءات التي تتخذها اللجنة الأولمبية الدولية أصبحت تكتسي أهمية أكبر.والتزام اللجنة، الذي يتضح أمام العالم كل سنتين، مستمر ويتطلب بذل كل جهد وعمل من جانب رئيس اللجنة والأعضاء وكل من يلتزم بمبادئ الميثاق الأولمبي ويجسدها ويعززها على أساس يومي.

ويشكل التعليم والصحة والإدماج والمساواة بين الجنسين والتمكين والتسامح والاحترام، في جملة أمور، جزءا من القيم الأولمبية التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، سيوجه عشرات الملايين من الناس انتباههم إلى جمهورية كوريا، التي ستشهد افتتاح تسلسل أولمبي مدته ست سنوات في آسيا، حيث ستقام دورة الألعاب في طوكيو عام ٢٠٢٠، وفي بيجين عام ٢٠٢٢.

وسيرفرف العلم الأولمبي وعلم الأمم المتحدة قريبا معا مرة أخرى في بيونغ شانغ وسيكملان الحلقة والشعلة الأولمبيين – رمزي مستقبلنا المشترك.وإننا نؤمن إيمانا راسخا بقوة الرياضة وقدرتها الفريدة على التوحيد.ولهذا فإن مشروع القرار يجسد أملنا المشترك في أن تتيح دورة الألعاب فرصة، على النحو المنصوص عليه في مشروع القرار، ”لإحلال جو من السلام والتنمية والتسامح والتفاهم في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا“ (A/72/L.5، الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة).ونتطلع إلى بث سلسلة من الإنجازات الرياضية على القناة الأولمبية، وهو ما سيبعث برسالة إيجابية قوية. ففي حياتنا اليومية، عند يطغى الارتياب في بعض الأحيان على السعي إلى التفاهم المتبادل، تمثل الرياضة لغة قوية وتشجع على احترام القواعد التي تنطبق على الجميع على قدم المساواة.

وبعد اجتياز الرياضيين للمسابقات التأهيلية، فإنهم سيتنافسون فإنهم إلى الرياضين تحت شعار ”أسرع، أعلى، أقوى“.وسيمنحوننا النشاط والإلهام من خلال ما يبدونه من إنكار للذات وجهود ومثابرة وتواضع في الرحلة الطويلة والصعبة التي تقودهم إلى دورة الألعاب.ويمثل التأهل لدورة الألعاب تتويجا لسنوات من التضحية.كما يعني تحولا من لاعب إلى لاعب أولمبي، مع ما يقابل ذلك من مسؤوليات.فكونه لاعبا أولمبيا يعني أن واجباته تتجاوز مجرد تحقيق الأفضل لنفسه.وسيكون الأولمبيون موضع اهتمام بلدانهم ومجتمعاتهم، وسيشهد الجميع تصرفاتهم وإيماءاتهم ويحللونها.

وعلى غرار الأولمبيين، فإننا مدينون لأنفسنا بإلهام الشباب الذين نحتج بهم كثيرا في خطاباتنا ومداولاتنا بشأن السلام، ومنع نشوب النزاعات، واحترام حقوق الإنسان، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة.ويجب أن نكفل احترام الهدنة الأولمبية.فلنجعل الجهود المبذولة في دورة الألعاب تعبيرا كافيا عن آمالنا وطمس خلافاتنا.فلنحتضن القيم الأولمبية معا، ونسمح لشباب العالم أن يساعدونا في بناء مستقبل يسوده السلام والإخاء.

أما بالنسبة للرياضيين، سفراء الروح الأولمبية، فإن المسؤولية التي نتحملها كبيرة، حيث إننا مكلفون بمهمة تمثيل دولنا في الأمم المتحدة.ولذلك، ينبغي للروح الأولمبية أن تحفزنا خلال كل ما نقوم به من أعمال لخدمة دولنا وتعددية الأطراف.

وبإصدارنا لشعار ”أسرع، أعلى، أقوى“، فإننا نمنح أنفسنا وسائل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو أسرع، وهي الأهداف التي اعتمدها رؤساء دولنا وحكوماتنا في خطة عام ٢٠٣٠.وسنرتقي بالأهداف في جهودنا في مجال التعاون. وسنكون معا أقوى ومتحدين حقا من أجل عالم أفضل للبشرية جمعاء.وآمل أن نتذكر دورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في بيونغ شانغ بوصفها دورة ألعاب سادها التفاهم والصداقة بين الشعوب التي توحدها قوة الرياضة.

السيدة فيليتشكو (بيلاروس) (*تكلمت بالروسية*): يرحب وفد بيلاروس بمشروع القرار المتعلق ببناء عالم سلمي وأفضل

من خلال الرياضة (A/72/L.5).وتشكل الدعوة الموجهة للدول الأعضاء لمراعاة الهدنة الأولمبية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عنصرا من العناصر الرئيسية لمشروع القرار، الذي شاركت بيلاروس في تقديمه.ويحدونا الأمل في ألا يكون مشروع القرار بمثابة مجرد تذكير بالتقليد الإغريقي القديم الرائع المتمثل في وقف الأعمال القتالية خلال دورة الألعاب الأولمبية، بل وأن يصبح دعوة توجه إلى جميع الدول من أجل العمل.

وفي السياق الحالي لعدم الاستقرار الدولي، نأمل أن تيسر دورة الألعاب الأولمبية القادمة تعزيز قيمة السلام، وفقا للمبادئ الأساسية للميثاق الأولمبي.ونؤيد الجهود التي تبذلها اللجنة الأولمبية الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتيسير مشاركة أفرقة اللاجئين في دورة الألعاب.ويمثل تطوير الكفاءة المادية من خلال الرياضة أحد المجالات الرئيسية للسياسة الوطنية في بيلاروس.

وتفخر بيلاروس بحصولها على الحق في استضافة إحدى المنافسات الأوروبية الهامة عام ٢٠١٩، وهي دورة الألعاب الأوروبية الثانية. وندين بحزم أي محاولة لاستخدام الرياضة لتحقيق مكاسب سياسية.وندعو إلى الحفاظ على استقلالية الرياضة، وكذلك مبدأ المساواة أمام القانون والحفاظ على قيم الرياضة وأخلاقياتها.

ونحن على ثقة بأن مشروع القرار الذي سيتم اعتماده اليوم سوف يساعد على تعزيز دور الرياضة في تعزيز السلام والتنمية، وتعزيز مبادئ التسامح والاحترام وتوطيد التفاهم المتبادل بين الدول والشعوب بروح أولمبية حقيقية، تقوم على الصداقة والتضامن واللعب النزيه دون أي تمييز.

السيد الدويسان (الكويت): يسر وفد بلادي المشاركة في بند الرياضة من أجل السلام، انطلاقا من الإيمان الراسخ بأهمية الرياضة في تنمية المجتمعات وتوطيد علاقات الشعوب، وبناء فئة الشباب بناءا تربويا صالحا، كونهم أساس تقدم وتحضر المجتمعات، وتأكيدا لما دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٦٧/٢٩٦ بتاريخ ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣، كل من الدول الأعضاء ومكاتب الأمم المتحدة المعنية بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، بالإضافة لدعوة المنظمات الدولية المختصة والمنظمات الرياضية الدولية والإقليمية والوطنية، ومؤسسات المجتمع المدني بما فيهم المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، للاحتفال باليوم الدولي للرياضة من أجل التنمية والسلام والتوعية به.

فإننا نؤكد ضرورة الاستثمار بركائز المجتمعات الأساسية وهم فئة الشباب لبناء طاقاتهم البناء الأمثل، وذلك من خلال توفير البرامج والخطط المدروسة لتنشئتهم وفق مبادئ وقيم تجنبهم آفات الجريمة واستغلالهم من قبل شبكات الفساد والتطرف الفكري، علما بأن مثل تلك الطموحات لا تتأتى إلا عبر توفير منشآت رياضية متطورة ومتخصصة، وتكريس عمل الحكومات الوطنية لتوجيه الشباب إلى الانخراط في المجالات الرياضية المتنوعة.

مما لا خلاف عليه بأن لغة الرياضة والرياضيين كانت ولا زالت وسوف تكون دائما، لغة سلام وتحقيق الأمان، والتضامن، ونبذ جميع أشكال العنف والتطرف. فإذا كانت رياضة كرة القدم قد استطاعت يوما ما من أن توحد جنودا مقاتلين لفريقين من ألد الخصوم، فماذا يمكن أن تحقق في حالة السلام، ولعلنا نستذكر أحد أروع نماذج السلام التي حققتها الرياضة عبر تاريخ القارة الأفريقية، حين تجلت بالقضاء على العنصرية وتعزيز التكامل الاجتماعي، نقل خلالها زعيم جنوب أفريقيا، نيلسون مانديلا، من خلال بطولة كأس أمم أفريقيا لكرة القدم رسالة جديدة مفادها زرع مبادئ الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب الواحد، واستغلها ليزيل الجدار العنصري القاسي الذي مزق بلاده، وحجب عنها السلام والتسامح لسنوات طويلة فكانت الرياضة هي أداة الكفاح.

عندما طالب دو كوبرتان، مؤسس دورة الألعاب الأولمبية الحديثة بإعادة إحياء الألعاب الأولمبية عام ١٨٩٤، كان مؤمنا بأن الرياضة منبعا للطاقة الروحية، ودافع عن فكرته، وسعى إلى غرس قيم الحب والسلام بين شعوب العالم من خلال لقاءاتهم الرياضية بالدورات الأولمبية، واضعا مبدئا أساسيا للدورات الأولمبية أصبح يمثل دستورا لها وهو ”أهم شيء في الألعاب الأولمبية ليس الانتصار، بل مجرد الاشتراك، وأهم ما في الحياة ليس الفوز وإنما النضال بشرف“.

ولدى الحركة الأولمبية الرياضية قيما راسخة تتجلى بثبات في الميثاق الأولمبي، أهدافها تسخير الرياضة في خدمة التنمية المتجانسة للبشرية، والترويج لمجتمع سلمي معني بالحفاظ على كرامة الإنسان.

إن تجربة الألعاب الأولمبية تمنحنا الفرصة للتمعن بمدى قدرة الرياضة على توحيد العالم والشعوب ولعل أكثر الأمثلة فاعلية لهذه الوحدة هي القرية الأولمبية، التي تجمع أكثر من ٢٠٠ دولة في مكان واحد، ومن أجل هدف واحد وهو الرياضة في سلام.

لقد ولدت الحركة الأولمبية تحت شعار الرياضة هي السلام، والرياضة اليوم هي أداة حقيقية وفعالة لتحقيق التنمية والسلام من خلال انعكاساتها على الشعوب والمجتمعات والأفراد، في مجالات الحياة كالتعليم والصحة والتمكين الاقتصادي وبناء الثقافات وتطوير البنى التحتية، وتحقيق السلام بين المجتمعات، تلك البناءات المتنوعة تحققها الرياضة كأداة سحرية لا تتوفر ولا تتحقق في أي مجال آخر في مجالات الحياة.

ختاما فنحن نشاهد اليوم في منظمة الأمم المتحدة تشابها كبيرا يواءم مبادئ اللجنة الأولمبية الدولية، فهما وجهان لعملة واحدة، والمسار الذي تتخذه المنظمتين واضح في مضمونه بنشر السلام عن طريق الرياضة، ولعل أبهى الأمثلة على التعاون والتضامن بين اللجنة الأولمبية وهيئة الأمم المتحدة هودعم فريق اللاجئين الذي شارك تحت هذا المسمى لأول مرة في تاريخ دورات الألعاب الأولمبية في أولمبياد ريو دي جانيرو عام ٢٠١٦، حين منح ١٠ شباب من الجنسين الفرصة لبناء حياتهم ومستقبلهم من جديد، وهم يحملون بداخلهم أوطانهم التي أرغموا لتركها بسبب الحروب والنزاعات.

السيدة تينغ (سنغافورة) (*تكلمت بالإنكليزية*):: بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أعرب عن خالص تعازينا فيمن فقدوا أرواحهم نتيجة للزلزال الذي ضرب العراق وإيران نهاية الأسبوع الماضي. وقلوبنا مع الضحايا وأسرهم ونحن نصلي من أجلهم.

ويسر سنغافورة أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/72/L.5 المعنون ”الرياضة من أجل التنمية والسلام: بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي“ في إطار البند ١١ من جدول الأعمال. وسنغافورة تشكر جمهورية كوريا على جهودها الناجحة في تنسيق مشروع القرار، الذي يعترف بالقيم التي تمثلها الهدنة الأولمبية، ونتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء في الجمعية العامة اليوم.

وتمثل الممارسة وهدف الكمال في مجال الرياضة قوةً من أجل الخير في العديد من المجتمعات. إن قيم العمل بجد والانضباط والتصميم على القيام بعمل أفضل تلهم الروح البشرية. والرياضة تجمع بين الناس من مختلف الأصول والمعتقدات والثقافات والجنسيات، وتعزز التفاهم المتبادل من خلال روح الصداقة واللعب النظيف. وتلك هي روح الألعاب الأولمبية التي ظلت منذ الدورة الأولى للألعاب الأولمبية الحديثة في ١٨٩٦ لا ترمز إلى قمة الإنجاز في الألعاب الرياضية فحسب، ولكنها تؤدي أيضا دورا حاسما في سد الفجوة بين المجتمعات وتعزيز التسامح والإدماج الاجتماعي والسلام والتعاون والتنمية المستدامة.

وتدرك سنغافورة أهمية الرياضة في الحياة اليومية. وعلى الصعيد الوطني، فيمكن للرياضة أن تجمع بين مختلف فئات السكان في روح من التضامن وتغرس في النفس مزيدا من الشعور بالفخر بالبلد. وعلى الصعيد المجتمعي، تساعد الرياضة على

تحقيق نتائج صحية أفضل. ولذلك تشجع حكومة سنغافورة بنشاط الرياضة في البلد. وتم إطلاق مبادرة ActiveSG، وهي حركة رياضية وطنية، لتشجيع السنغافوريين على أن يصبحوا نشطين من خلال توفير إمكانية المشاركة في الأنشطة والبرامج الرياضية المشوقة والميسورة التكلفة. بالإضافة إلى ذلك، ولضمان أن تظل الرياضة في سنغافورة نشاطا شاملا، تم إطلاق خطة الرياضة الرئيسية للأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٦ كي تكفل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة والتفوق كذلك في الرياضة، إذا رغبوا في ذلك. وإذ تدرك أن المساحات المخصصة للرياضة ليست أماكن للتدريب فحسب، بل أماكن مشتركة للناس حيث يتجمعون ويتواصلون مع بعضهم البعض، فقد أنشأنا خطة رئيسية للمرافق الرياضية من أجل توفير إمكانية أكبر للوصول إلى شبكة من المرافق الرياضية وتمكين الناس من العيش بصورة أفضل من خلال الرياضة.

ويسرنا أن نرى أن بعض جهودنا قد أثمرت. ففي دورة ريو دي جانيرو للألعاب الأوليمبية للمعوقين في عام ٢٠١٦، جعلنا الفريق السنغافوري نفخر بتحقيق أفضل نتائجنا على الإطلاق بحصول السباحين المعاقين يب بن وتيريزا سيوا على ميداليتين ذهبيتين وميدالية فضية، على التوالي. كما كان عام ٢٠١٦ عاما مميزا بالنسبة لسنغافورة، إذ فازت السباحة جوزيف سكولنغ بأول ميدالية ذهبية أولمبية لسنغافورة. تلك الإنجازات دليل على أن النجاح لا يعرف حدودا. فأي فرد من أي بلد، بوسعه تحقيق النجاح بغض النظر عن كونه رجلاً أو امرأة، إذا صمم على ذلك وكدّ وجدّ لبلوغ أهدافه.

وتتجاوز فوائد الرياضة أيضا الحدود الوطنية. إذ يمكن للرياضة أن تساعد على إقامة صلات وصداقات وثيقة بين البلدان المجاورة وما وراءها. وكجزء من إسهاماتنا المستمرة في المناسبات الرياضية التي تشهدها المنطقة، استضافت سنغافورة في عام ٢٠١٥ الدورة الثامنة والعشرين لألعاب جنوب شرق آسيا والدورة الثامنة لألعاب رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقد شارك رياضيونا بهمة في الدورة التاسعة والعشرين لألعاب جنوب شرق آسيا التي نُظمت مؤخراً، وفي الدورة التاسعة لألعاب رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي نُظمت في كوالالمبور. ويسرنا أن نرى العديد من أواصر الصداقة عبر الوطنية والقصص الشخصية الملهمة للرياضيين التي برزت خلال تلك اللقاءات الرياضية. ونحن نتطلع إلى دعم سلسلة الألعاب الأولمبية المتعاقبة والألعاب الأولمبية للمعوقين ستعقد في شمال شرق آسيا والمشاركة فيها، ونأمل أن تكون نُهجا لتعزيز السلام والحوار والمصالحة.

كما قال ذات مرة مبدع الألعاب الأوليمبية الحديثة، البارون دي كوبرتان،

> ”الفوز ليس أهم شيء في الألعاب الأولمبية، بل المشاركة، والجوهر ليس الظفر بالنصر بل أن نبلي بلاء حسنا فيها“.

تلهم الرياضة فينا روحاً إنسانية نبيلة وهي أداة تمكينية للأفراد والمجتمعات المحلية. وسلمت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بدور الرياضة في تحقيق التنمية والسلام، وفي تعزيز التسامح والاحترام، وتمكين المرأة والشباب، فضلاً عن الإسهامات العديدة للرياضة في الصحة والتعليم وفي أهدافنا في مجال الإدماج الاجتماعي. فلنواصل التمسك بروح الهدنة الأوليمبية ونسعى إلى بناء مستقبل مستدام وشامل ومزدهر لشعوبنا.

السيدة محمد ديدي (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن الحركة الأولمبية احتفاء بالبشرية وقيمها الإنسانية. فقوة الرياضة تلهم وتنشط التنمية البشرية، حيث ساعد المثَل الأولمبي الأعلى على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص لإبراز أفضل ما في البشرية. وملديف فخورة بكونها مشاركة نشطة في الحركة الأولمبية. لقد قطع الرياضيون الملديفيون شوطاً طويلا إلى الأمام حين شاركوا في الألعاب الأولمبية لأول مرة في عام ١٩٨٨. وكانت بالفعل

حركةً تُتاح مرة واحدة في العمر، ليس فقط بالنسبة للذين شاركوا فيها، بل بالنسبة للأجيال المقبلة من الشباب الذين نهلوا من المثل العليا للحركة الأولمبية لبناء عالم سلمي وأفضل من خلال الرياضة.

إن الحركة الأولمبية لديها قدرة هائلة على بثّ الأمل وتحديد التطلعات تحديدا عندما يواجه الْمَرْءُ تحديات صعبة. وإن مشاركة فريق أولمبي من اللاجئين خلال دورة الألعاب الأولمبية الصيفية لعام ٢٠١٦ في ريو دي جانيرو كانت عملا تاريخيا وبثت التفاؤل والشجاعة والإيمان في نفوس ملايين اللاجئين في جميع أنحاء العالم. ولم يساعد أولئك الرياضيون على تعزيز آمال ملايين الناس الذين يواجهون حواجز لا يمكن تصورها تحول دون تحقيق تطلعاتهم فحسب، بل أظهروا للعالم أنه من خلال الرياضة يمكن التغلب على أي حاجز.

يُثني وفد بلدي على تلك المبادرة التي تعكس الصلات القائمة بين المجتمعات البشرية التي تتجاوز الحدود. وأعطى رئيس ملديف، السيد عبد الله يمين عبد القيوم، أولوية لتنمية الشباب وتمكينهم من خلال إتاحة الفرص التي سوف تطلق العنان لإبداعهم وتمكّنهم من تحقيق إمكاناتهم الكاملة. ذلك من شأنه أن يمكنهم من التطلع إلى أهداف أسمى، وأحلام أكبر، ومن أن يحلموا أحلاماً جديدة. وبطبيعة الحال، تمثل تنمية الرياضة عنصرا هاما من عناصر تنمية الشباب. وسنت ملديف أول مشروع قانون لها بشأن الرياضة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ويهدف التشريع إلى المساعدة في تعزيز الرياضة التنافسية والأنشطة الثقافية على الصعيد الدولي والوطني والمحلي. ويبين أيضا السياسات والمبادئ التوجيهية لتيسير تنمية الرياضية، بالمشاركة على صعيد المجتمعات المحلية.

تقرّ ملديف بأهمية الدور الذي تضطلع به الرياضة في تحقيق السلام والأمن الدوليين. ولذلك، قمنا بدور ريادي في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن تحسين البرامج لصالح الشباب. ونظمت وزارة الشباب والرياضة في ملديف، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ملديف، حفلاً رسمياً في ملديف في آب/أغسطس ٢٠١٦ لبدء تنفيذ القرار، فأصبحت بذلك أول بلد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يضطلع بذلك.

ما زالت حكومة ملديف تستثمر على نحو كبير في الهياكل الأساسية الرياضية. وهذه المشروعات مصممة للشباب لتنمية مهاراتهم القيادية وتزويدهم بشبكات الدعم اللازمة خارج منازلهم. كما نظمنا بنجاح مهرجانات رياضية تهدف إلى إحلال السلام والوئام بين أفراد المجتمع. وتعزز الحكومة إدماج المرأة من خلال إتاحة المزيد من الفرص لها، وما فتئت تشجع مشاركة المرأة في مجال الرياضة بغية تجاوز القوالب النمطية الجنسانية التقليدية.

من الضروري تمكين فئة الشباب المتنامية لينبثق منها مواطنون فاعلون في مجتمعاتهم المحلية، حيث سيعملون على تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وثبت أن البرامج الرياضية التي تنسقها الأمم المتحدة والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، إنما تُيسّر التنمية المستدامة والتعايش السلمي. لذلك، مما يثلج الصدر أن نرى دور الرياضة في السلام والتنمية يتجسد في جميع الأهداف الـ ١٧ لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأن نرى ذلك يتحقق على الصعيد العملي في البلدان في أنحاء العالم.

من بين أهم الدروس الراسخة التي توفرها الرياضة بناء القدرة على الصمود، حتى في وجه التحديات الهائلة. ليست الرياضة الترياق لكل المشكلات المجتمعية، ولا يمكنها تسوية جميع نزاعات العالم. لكنها تعطي، لمن ضلّوا سبيلهم، الحس بالهدف، والبهجة في خضم الأسى، والأمل في حالة اليأس.

السيدة فيشر – تسين (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): نرحب بالاعتماد الوشيك لمشروع القرار A/72/L.5 المعنون ”بناء

عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثَل الأعلى الأولمبي“، وأنا فخورة بالمشاركة في تقديمه.

ثمة ترابط بين الرياضة والسلام. إذ تشجع الرياضة العمل الجماعي الذي يتجاوز ميدان اللعبة، وتعلم التسامح الذي يتعدى الساحة، وتبني جسورا من الصداقة تدوم لفترة أطول بكثير من تلك الثواني النهائية الحاسمة من الوقت الإضافي. وتؤمن إسرائيل بأن الرياضة العنصر الرئيسي للتعايش والنوايا الحسنة. فالرياضة عنصر أساسي في إعادة بناء المجتمعات المحلية. إنها تبني مجتمعات شاملة للجميع، وتمكّن الشباب والنساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة من تحقيق قدراتهم. وترسي الرياضة أسس السلام والرخاء للجميع.

إن إسرائيل بوصفها بلدا يقع في منطقة تعاني من النزاعات، تحرص على ضمان أن يتعلم جميع الشباب اللعب في الفريق نفسه. إن ميفالوت شينوش مبادرة أسسها نادي هابويل تل أبيب، وهو أحد أكبر نوادي كرة القدم في إسرائيل. وهدف تلك المبادرة ألاّ يُنظر إلى كرة القدم على أنها مجرد لعبة، بل قوة موحِّدة كبرى، ولغة عالمية وثقافة مشتركة يتشاطرها الجميع. وتتيح برامج ميفالوت شينوش منبرا فعالا لمدّ الجسور بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ولكي ننظر إلى بعضنا البعض بوصفنا زملاء يجمعهم فريقٌ، لا بوصفنا الفريق الآخر. وبفضل العمل الجماعي، تتنامى آمال السلام، عندما نسجل هدفاً في أي لعبة.

ذلك النموذج التعليمي يتجاوز حدود إسرائيل إلى المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في كمبوديا، ورواندا، والأردن، وهايتي، والهند. وفي كمبوديا، أعدّت مبادرة ميفالوت شينوش برنامجا لتمكين الشابات من خلال الرياضة بعنوان ”إتاحة فرص متكافئة“. ومرة أخرى، من خلال الرياضة، تكسب الفتيات الثقة ويتدربن ليصبحن عوامل تغيير في المستقبل، ويحققن المساواة بين الجنسين ومن ثمّ، يردن الجميل إلى مجتمعاتهن المحلية.

إن مبادرة ميفالوت شينوش ما هي إلا مثال واحد على القدرة الهائلة للرياضة على بناء السلام. في أيار/مايو الماضي، كانت إسرائيل رائدة في مسعى محلي من أجل تسخير الرياضة للسلام في نيجيريا بعنوان ”إسرائيل ترعى رابطة كرة القدم للأطفال“.

واستهدفت المبادرة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ و ١٢ عاما من الذين شردوا من ديارهم على يد تنظيم بوكو حرام الإرهابي. ووفرت إسرائيل الزي الرسمي والكرات والمدربين للبرنامج، علاوة على توفير منفذ لما يزيد على ٢٠٠ طفل منحهم الشعور بالثقة والسلامة والهدوء. وأعطتهم مشاركتهم الرياضية شعورا بالانتماء ومجموعة جديدة من الأصدقاء، في ذات الوقت الذي بعثت فيه الأمل في السلام مجددا.

وينبغي أن تُستخدم الرياضة كأداة لتوحيد الناس لا لتفريقهم. وينبغي استخدامها لإشراك الناس لا لاستبعادهم أو لأغراض التسييس. وإن للدروس المستفادة من الرياضة قدرة على وقف دورة النزاعات التي تبدو وكأنها تمضي بلا نهاية في عالمنا. بل إن باستطاعتنا أن نكون أكثر قربا من تحقيق مستقبل سلمي للجميع بتمكين كل الرجال والنساء والأطفال من ممارسة الرياضة على قدم المساواة.

السيد شرف الدين (بروني دار السلام) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بروني دار السلام تأييدا تاما المناقشات التي جرت في إطار بند جدول أعمال اليوم. ويسرنا أيضا أن نشارك مرة أخرى في تقديم مشروع القرار A/72/L.5.

ونشاطر الآخرين اليوم في الإقرار على النحو الواجب بالدور الذي تضطلع به الرياضة في مجالي التنمية والسلام وتعزيز التقدم الاجتماعي. ويسرنا تكريس ذلك في خطة التنمية المستدامة، وتحديدا في الفقرة ٣٧ منها التي تسلم بالرياضة بوصفها عاملا تمكينيا هاما لتحقيق التنمية المستدامة، وأن من شأنها أن تعزز

التسامح والاحترام والإسهام في تمكين المرأة والشباب والأفراد والمجتمعات، فضلا عن التثقيف وأهداف الإدماج الاجتماعي.

ونعتقد أن الرياضة أداة قوية في تعزيز السلام والوئام. ويتجلى ذلك بوضوح إذ أن الرياضة تؤدي إلى اتباع أنماط حياة صحية وإلى مزيد من التفاعل والصداقة وبناء المجتمعات.

ويجب علينا بوجه خاص تشجيع الشباب على المشاركة في البرامج والمناسبات والتبادلات الرياضية. ومن شأن ذلك أن يعزز مشاعر التسامح، والثقة والاحترام المتبادلين، فضلا عن زيادة الاحترام للثقافات وأساليب الحياة الأخرى. وبوسعها أيضا إقامة أواصر الصداقة الدائمة. ويكتسي غرس هذه القيم والمثل العليا المشتركة أهمية أيضا من أجل تنمية الشباب. وعلاوة على ذلك، فإن بوسع الرياضة أن تكون منفذا إيجابيا في التصدي لمختلف التحديات التي تواجه الكثير من الشباب اليوم مثل تعاطي المخدرات والتطرف العنيف وارتفاع معدلات البطالة بينهم.

ولا تزال بروني دار السلام تولي اهتماما خاصا للإسهام الإيجابي للرياضة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونرى، في إطار سياستنا الرياضية الوطنية، أن الرياضة وسيلة لتحسين نوعية الحياة وبناء أمة صحية معافاة. وهي تتوافق أيضا مع رؤيتنا الوطنية لعام ٢٠٣٥ التي تصبو إلى بناء مجتمع حسن التعليم وذي مهارات عالية وينعم بحياة كريمة في ظل اقتصاد نام ومستدام.

وما زال تطوير الرياضة أولوية قصوى بالنسبة لحكومة بروني دار السلام التي تخصص لها استثمارا هائلا لتوفير البنية التحتية الرياضية الملائمة لبناء مجتمع صحي ونشط.

كما أن التعاون الشامل لأصحاب المصلحة المتعددين بين القطاعين العام والخاص، فضلا عن الهيئات الرياضية الوطنية جزء لا يتجزأ من ذلك المسعى. وتأتي مبادرة ”مدينتي السعيدة“ ضمن هذه المشاريع، حيث تُعلن العاصمة مدينة بدون سيارات كل يوم أحد، ويستطيع فيها السكان المشاركة في الأنشطة الرياضية مثل ركوب الدراجات والجري وغيرهما من مختلف الأنشطة الرياضية. فتجمع الشغوفين بالرياضة من جميع الأعمار والقدرات، بصرف النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو أوضاعهم الاقتصادية. ولم تسهم تلك المبادرة في ازدهار عاصمتنا بوصفها مركزا اجتماعيا ورياضيا وتجاريا وسياحيا فحسب، بل شجعت أيضا على اتباع أساليب الحياة الصحية ونشر الثقافة الرياضية بين السكان. ويتسق ذلك مع رؤية المدير العام لمنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالصحة العالمية.

في الوقت نفسه، وإذ نسلم بإسهام الرياضة في تمكين السكان، فإننا نواصل اتخاذ الخطوات اللازمة لتدريب وتطوير الرياضيين من ذوي المهارات الممتازة، بمن في ذلك النساء والأشخاص ذوي الإعاقة الذين يمكنهم التنافس على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية. وقد أسهمت مشاركتنا في مختلف المناسبات الرياضية الإقليمية والدولية، مثل الألعاب الأوليمبية ودورة ألعاب الكومنولث ودورة ألعاب التضامن الإسلامي، ودورات الألعاب الرياضية الآسيوية ودورات الألعاب الرياضية لجنوب شرق آسيا، في سعي الرياضيين في بلدنا إلى بلوغ مستويات رياضية ممتازة وتحقيق الإنجازات والإشادة ببلدنا في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، مكنت تلك المشاركات الرياضيين في بلدنا من إقامة الصداقات مع أفضل الرياضيين من بلدان أخرى، وبالتالي تشجيع التفاهم والاحترام والتسامح مع الثقافات الأخرى. وتسهم كل هذه القيم في تحقيق السلام.

وفي الختام، تلتزم بروني دار السلام التزاما راسخا بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى والهيئات الإقليمية والدولية المعنية لأجل النهوض بالرياضة، لا سيما وأن هذه الأنشطة تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيدة العبد الله (قطر): نشكر بداية معالي رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة على تكريس هذه الجلسة لمناقشة الرياضة من أجل التنمية والسلام.

ويسعدنا أن تنضم دولة قطر إلى الدول الراعية لمشروع قرار الجمعية العامة المعنون ”بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى“ الذي اعتمدته الجمعية العامة اليوم.

ويعكس مشروع القرار ما تؤمن به دولة قطر حول ما تقدمه الرياضة من مساهمات قيمة في تعزيز التعليم والتنمية المستدامة والسلام والتعاون والتضامن على الصعيد المحلي والإقليمي، وخلق جو من التسامح والتفاهم بين الشعوب. وتجسيدا للدور الريادي الذي تضطلع به الرياضة في تعزيز السلام، فقد أكدت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على أهمية الرياضة كأحد العناصر التمكينية المهمة للتنمية المستدامة، مع الاعتراف بدور الرياضة في تحقيق التنمية والسلام بالنظر إلى أهميتها في تشجيع التسامح والاحترام، ومساهمتها في تمكين المرأة والشباب والأفراد والمجتمعات. وتولي دولة قطر اهتماما خاصا بالرياضة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. واستضافت الدوحة بنجاح كبير مناسبات رياضية كبرى مثل دورة الألعاب الرياضية الآسيوية لعام ٢٠٠٦. كما قامت اللجنة العليا للمشاريع والإرث بتنظيم مناسبة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ على هامش أعمال الجزء الرفيع المستوى للدورة الحالية للجمعية العامة، تم خلالها إطلاق التحالف الرياضي الإنساني واستعراض جهود دولة قطر في إطار تسخير الرياضة لتعزيز التنمية والسلام. كما تتطلع دولة قطر، التي اعتادت على استضافة المناسبات الدولية الرئيسية بشكل ناجح، إلى استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠٢٢، حيث ستكون هذه هي المرة الأولى التي تستضيف فيها منطقتنا حدثا بهذه الأهمية.

واسمحوا لي هنا أن أنوه بالدور المحوري للجنة العليا للمشاريع والإرث في التحضير لاستضافة دولة قطر لبطولة كأس العالم، وبما سيجعل تلك المناسبة أحد أنجح وأبرز المناسبات من نوعها، وفرصة للترويج لقيم السلام والتنمية والتفاهم بين كافة شعوب العالم. من منطلق إيماننا الراسخ بأهمية الدور الذي تقوم به الرياضة في تعزيز الحوار بين الثقافات والسلام والتنمية، وفي إطار ترسيخ رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، ولتنفيذ رؤية الدولة الرامية لتحقيق مجتمع نشط وصحي يبني قدرات الفرد ويعزز تفاعله مع محيطه الاجتماعي، فقد كانت لبلدي الأسبقية في اعتماد يوم وطني للرياضة يُحتفل به سنويا في يوم الثلاثاء الثاني من شهر شباط/فبراير من كل عام، وذلك اعتبارا من عام ٢٠١٢. وضمن هذا التوجه، وانسجاما مع إيماننا الراسخ بأهمية الرياضة، فإن دولة قطر أيضا عضو في فريق أصدقاء تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام حيث ترأست هذه المجموعة في جنيف في عام ٢٠١٣، بالتشارك مع كوستاريكا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه بالجهود الحثيثة التي تبذلها وزارة الثقافة والرياضة في دولة قطر للارتقاء بمستوى الرياضة في الدولة إلى درجة التميز. كما تبذل اللجنة الأولمبية القطرية جهودا لدفع عجلة التطور الرياضي، وتنظم العديد من البرامج والمبادرات والفعاليات. وفي إطار حرص اللجنة الأوليمبية القطرية على دعم جهود اللجنة الأوليمبية الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الرامية لتحسين الظروف المعيشية للشباب اللاجئين في مختلف أنحاء العالم من خلال الرياضة، قدمت اللجنة دعما لمؤسسة اللجنة الأوليمبية الدولية للاجئين. ختاما، نؤكد الإسهامات القيمة للرياضة في تهيئة وخلق بيئة من التسامح والتفاهم وتعزيز التعاون والتضامن على الصعيدين الوطني والدولي.

السيد هوشينو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): تمتلك الرياضة القدرة على تغذية الأحلام وبعث الأمل في نفوس الناس.ولديها القدرة على تغيير العالم، بل ومستقبل البشرية. وانطلاقا من روح السلام، يحدوني الأمل في أن يتفق المجتمع الدولي مرة أخرى على اعتماد مشروع القرار الهام هذا بشأن الهدنة الأولمبية (A/72/L.5)، على نحو ما يجري القيام به كل عام منذ عام ١٩٩٣.

وتقدر اليابان مبادرة جمهورية كوريا وقيادتها، وهي البلد المضيف لدورة الألعاب الأولمبية الشتوية والألعاب الأولمبية للمعوقين في العام القادم، في تقديم مشروع قرار هذا العام. وبصفة اليابان من مقدمي مشروع القرار، فإنها تود أن تسلط الضوء على أهمية استقلالية الرياضة، وعلى أن الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين ينبغي تنظيمها انطلاقا من روح السلام والتفاهم المتبادل والصداقة والتسامح وعدم التمييز من أي نوع.ونشعر بالامتنان لتجسد هذه المبادئ الأساسية، المستمدة من الميثاق الأولمبي، في مشروع القرار.وتعتقد اليابان اعتقادا راسخا أن دورة الألعاب التي ستعقد العام القادم في بيونغ شانغ ستحقق تلك الأهداف والمثل العليا.

وستكون اليابان هي المضيف المقبل لدورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في طوكيو عام ٢٠٢٠.ونرغب في أن تحقق دورة ألعاب طوكيو عام ٢٠٢٠ المثل العليا الثلاثة المتمثلة في تحقيق أفضل النتائج الشخصية، وتحقيق الوحدة في ظل التنوع، واستشراف آفاق المستقبل.ويشير مفهوم تحقيق أفضل النتائج الشخصية إلى أن دورة ألعاب طوكيو عام ٢٠٢٠ ستسعى إلى تقديم حدث يمكن فيه لجميع الرياضيين تقديم أفضل أداء رياضي لديهم وتحقيق أفضل النتائج الشخصية.وتقر الوحدة في إطار التنوع بأهمية قبول الاختلافات واحترامها بحيث يمكن الحفاظ على السلام وأن يواصل المجتمع تحقيق التقدم والازدهار.وفيما يتعلق بمفهوم استشراف آفاق المستقبل، أود أن أذكر بأن دورة ألعاب طوكيو عام ١٩٦٤ شكلت دافعا قويا في تحقيق النمو الاقتصادي السريع في اليابان.

ونأمل أن تؤدي دورة ألعاب طوكيو عام ٢٠٢٠ إلى تمكين اليابان من تعزيز التغييرات التحويلية التي تتيح فرصة لتحقيق الآمال والأحلام في المناطق المتضررة من الزلزال وأمواج تسونامي التي وقعت عام ٢٠١١.ونعتقد أن إظهار إنعاش المنطقة المتضررة وتعميرها أمام العالم سيمثل وسيلة للتعبير عن امتنان اليابان لجميع من ساعدونا في الجهود التي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا.وفي هذا الصدد، تشجع حكومة اليابان الاتصالات فيما بين المناطق المتضررة والعالم.

ومنذ عام ٢٠١٤، وتمهيدا لعام ٢٠٢٠، ما فتئت حكومة اليابان تنفذ على نحو مطرد مشاريع مختلفة في إطار برنامج ”الرياضة من أجل الغد“، مع التسليم بأن الرياضة تمكن من تحقيق التنمية المجتمعية والاقتصادية.ويهدف البرنامج إلى الوصول لأكثر من ١٠ مليون شخص في أكثر من ١٠٠ بلد. وعلى نحو أكثر تحديدا، نقوم بتنفيذ مشاريع من قبيل إرسال المدربين والرياضيين إلى الخارج أو دعوتهم إلى اليابان وتوفير المرافق الرياضية. ونعتقد أن هذه المشاريع تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي الختام، ستواصل اليابان العمل على تشجيع الرياضة بحيث تحقق دورة ألعاب بيونغ تشانغ عام ٢٠١٨ النجاح ليس من حيث الألعاب ذاتها فحسب، بل وفي بناء روح السلام في جميع أنحاء العالم.وأود أن أؤكد للجمعية العامة أن دورة ألعاب طوكيو عام ٢٠٢٠ ستفعل الشيء نفسه.

السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد دعم كوبا المستمر لجهود المجتمع الدولي من أجل النهوض بالرياضة كوسيلة لتعزيز التنمية والسلام والإدماج الاجتماعي.ولهذا السبب فقد قررت كوبا المشاركة في تقديم مشروع القرار الذي قدمته جمهورية كوريا بشأن هذا البند من جدول الأعمال (A/72/L.5).

إن انتشار ممارسة الرياضة على نطاق واسع باعتباره حقا يجب أن يتمتع به الجميع هو أحد أهم إنجازات الثورة الكوبية فيما يتعلق بحقوق الإنسان.وتنتشر الرياضة والتربية البدنية والأنشطة الترفيهية المتصلة بالرياضة في جميع أرجاء بلدنا، ومكفول للشباب والكبار على حد سواء الوصول الشامل لها، بما في ذلك البرامج المخصصة للمراكز التعليمية الخاصة والأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد قامت كوبا بتدريب عدد كبير من مدرسي التربية البدنية المتخصصين المسؤولين عن تنفيذ استراتيجيتنا المتعلقة بالثقافة البدنية والتنمية الصحية في جميع المجتمعات المحلية في البلد، التي استفاد منها جميع الأطفال والمراهقين والشباب والنساء – بمن فيهن الحوامل – وكبار السن.

كما تمتلك كوبا شبكة من المرافق الرياضية تتمتع بخدمات في جميع البلديات بغية تعزيز ممارسة الرياضة وتشجيعها.وفي كل مقاطعة من مقاطعات البلد هناك مدرسة للثقافة البدنية، يتخرج فيها مهنيون في المجال من المستوى المتوسط والعالي كل سنة.كما يكمل الإنجازات التي تحققت في هذا القطاع المراكز المتخصصة في تدريب الرياضيين ووجود نظام قوي للطب الرياضي، يشمل مختبرا حديثا لمكافحة المنشطات معترفا به من اللجنة الأولمبية الدولية، مما يؤكد من جديد التزام كوبا بمكافحة هذه الآفة.

وعلى الرغم من أن كوبا بلدا ناميا صغيرا، فقد حققت على مدى السنوات الثمانية وخمسين الماضية نجاحات مطردة في الألعاب الرياضية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.إن ترتيب بلدنا هو ١٠٦ على مستوى العالم من حيث المساحة و ٨٢ من حيث عدد السكان.ومع ذلك، فإننا نحتل المرتبة الأولى في مجال الرياضة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، والمرتبة الثانية في الأمريكتين، وفي المتوسط نحتل المرتبة الثامنة عشرة على مستوى الألعاب الأولمبية بين أكثر من ٢٠٠ بلد آخر.

كما يعزز تضامن كوبا على مستوى العالم مع المدربين ومدرسي التربية البدنية مكانة الرياضة الكوبية.وانطلاقا من مهمتها الأممية، فقد عرضت كوبا التعاون في تطوير الرياضة في العديد من البلدان، وسنواصل القيام بذلك قدر استطاعتنا.

وقد تمكنا من تحقيق جميع الإنجازات التي أشرت إليها بفضل الإرادة السياسية لحكومتنا والمشاركة النشطة لأبناء شعبنا، على الرغم من العقبات التي يفرضها الحصار الإجرامي المفروض على بلدي، الذي أدى إلى فرض قيود خطيرة على تطوير الرياضة.

وأخيرا، تؤكد كوبا مجددا التزامها الثابت بتعزيز الرياضة كوسيلة لتعزيز السلام، وبناء مجتمعات أكثر إنصافا ودعما، وإيجاد عالم أفضل للأجيال الحالية والمقبلة.

السيدة ثيوفيلي (اليونان) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالعودة إلى القرن الثامن قبل الميلاد، كانت الألعاب الأوليمبية القديمة قوة من أجل تحقيق السلام والتضامن بين دول – المدن الإغريقية القديمة، التي أعلنت هدنة لفترة سبعة أيام قبل بدء الألعاب وبعد انتهائها.وكان الهدف النهائي منها هو تهيئة المسار السلمي للألعاب بحماية المدينة من الغزو وتوجيه الأوامر إلى الأفراد وسلطات الدول بالامتناع عن التدخل في المرور الآمن للرياضيين. وكما كتب ثوسيديدس، إذا انتهكت الدول الهدنة، يُمنع رياضيوها من المشاركة في الألعاب.

وتعود نشأة مفهوم الهدنة الأوليمبية إلى أزمنة غابرة في التاريخ، إلا أنه ظل موضع احترام وتنفيذ على مدى ١ ٢٠٠ عام. واعتبر الإغريق الألعاب فرصة لإحلال التنافس الودّي محل النزاع. وإلى جانب ذلك،كانت المثل العليا للهدنة ذات أهمية كبيرة أيضا لإحياء الألعاب الأوليمبية في العصر الحديث بوصفها أداة هامة لتعزيز التعاون الدولي وتوطيد السلام العالمي.

وفي عالَم اليوم، أصبح التركيز على السلام الأولمبي سمة رئيسية للعقيدة الأوليمبية الحديثة. وأعطى إنشاء المركز الدولي للهدنة الأولمبية، الذي تعاونت اليونان في تأسيسه بنشاط مع اللجنة الأوليمبية الدولية، زخما جديدا للسعي إلى السلام. والأهم من ذلك هو أن إدراج الهدنة الأوليمبية في إطار الأمم المتحدة من خلال اعتماد القرارات ذات الصلة قد أعطى دورا متميزا لتلك المثل. وينبغي أن نضع في الاعتبار أن مجرد الاتفاق على هدنة مؤقتة يعد إنجازا للمجتمع الدولي في عالم تسوده الخلافات والمظالم والنزاعات. وبالتالي فإنّ من مسؤوليتنا أن نواصل تعزيز الهدنة الأوليمبية، وألاّ ندّخر جهدا لضمان تنفيذها فعلا.

وستستضيف جمهورية كوريا في عام ٢٠١٨ دورة بيونغ تشانغ للألعاب الأوليمبية والألعاب الأوليمبية الشتوية للمعوقين. وأغتنم هذه الفرصة لأتمنى لجمهورية كوريا كل النجاح في هذا المسعى الحافل بالتحديات. وبالنسبة لنا نحن جميعا، فإن من واجبنا الوفاء بمسؤولياتنا بأن نتقيد بالهدنة الأوليمبية، ونجعل، بالتالي، السلام هدفا ممكنا. وينبغي لنا جميعا أن نستمد الإلهام من الألعاب الأوليمبية المرتقبة في العام المقبل وأن نفكر في الكيفية التي يمكن بها تسخير الرياضة بوصفها أداة ملائمة للحد من التوترات وبناء جسور الوئام.

السيد براساد (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب الهند باعتماد مشروع القرار A/72/L.5 المعنون ”بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي“ الذي يتوافق مع تأكيد رؤساء الدول والحكومات في إعلان خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على أن الرياضة عنصر تمكيني هام لتحقيق التنمية المستدامة.

إن كانت التنمية المستدامة تعني تعزيز مجموعة واسعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية لبناء مجتمعات مستدامة، فلا جدال في أهمية الرياضة بوصفها وسيلة للجمع بين الأطفال، وبالتالي الآباء والشباب معا للتعاون والمشاركة في معالجة المسائل المشتركة. هذا بالإضافة إلى أهميتها المباشرة في تعزيز صحة الأطفال والبالغين الشباب، وهو في حد ذاته عنصر أساسي من عناصر التنمية.

وفي ذلك السياق، تود الهند أن تعرب عن تقديرها للعمل الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام على مدى العقد الماضي وللإسهام المقدر لفريق أصدقاء تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام. وقد كان تكريس ٦ نيسان/أبريل بوصفه اليوم الدولي للرياضة من أجل التنمية والسلام مؤشرا هاما على تأكيد جدوى الرياضة في مجالي التنمية والسلام.

ويؤكد انتشار الحركة الأوليمبية وشعبيتها، فضلا عن الاهتمام والشعبية الواسعين بالبطولات العالمية والوطنية والألعاب الرياضية الكبرى، مثل كرة القدم وكرة السلة وكرة المضرب ورياضة الهوكي والكريكيت، على دور الرياضة بوصفها احتفالا بالنوايا الحسنة على النطاق العالمي. وفي قصص الكثير من كبار النجوم الرياضيين الذين لمعوا ونهضوا من الفقر والعوز تكمن رسائل ملهمة عما تنطوي عليه الرياضة من بشرى الأمل والسعادة للملايين من الشباب في شتى أنحاء العالم. وبالمثل، فإن بوسع هؤلاء النجوم الرياضيين أن يكونوا رسلا لا غنى عنهم لنشر رسائل التنمية.

وباعتبار ا الكريكيت الرياضة الوطنية في الهند القادرة على الوصول إلى ملايين الناس في المدن والبلدات والقرى، فإنه يوفر بنجومه منبرا هاما للغاية لنشر الرسائل الاجتماعية. ولعلّ أيقونة الكريكيت وبطلها الهندي اللامع، ساشين تندلكار، خير دليل على ذلك. وكان تندلكار ضمن المشاركين في الحملة الوطنية الشعبية لتعزيز النظافة الصحية بين الأطفال التي شجعت التلاميذ على غسل أيديهم قبل تناول الطعام. وبالمثل، كان مؤخرا سفيرا هنديا لامعا لحملة Swachh Bharat أو حملة ”هند نظيفة“.

وهناك مبادرة حكومية أخرى أسهمت في تعزيز التنمية الاجتماعية والتعليمية في المناطق المتخلفة تمثلت في انتشار نظام بيوت الشباب في أنحاء البلد. وهي عبارة عن مدارس رياضية سكنية أنشئت للاستفادة من المواهب الرياضية الموجودة في أماكن محددة. وتوفر بيوت الشباب الرياضية في شرق الهند، وخاصة في ولايتي بيهار وجارخند، منصة تعليمية للفتيات الصغيرات من المناطق القبلية في كلتا الولايتين. وقد أتت هذه الفرصة أكلها ليس بالنسبة للشابات المعنيات فحسب، بل للهند أيضا. واليوم، تهيمن على فرق رياضة الهوكي للناشئات والمحترفات في الهند أولئك اللاعبات القادمات من تلك المناطق القبلية.

وتتضح قدرة الرياضة على تحقيق أثر إيجابي على السلام والأمن بجلاء في برنامج اليونيسيف، الألعاب الرياضية لأغراض التنمية، في مقاطعة سكوما في ولاية تشاتيسغاره الهندية، حيث تنشط الناكسالية، وهي حركة التمرد اليساري المحلية، التي تحولت إلى مشكلة خطيرة فيها. وكان برنامج اليونيسيف الذي بدأ في عام ٢٠٠٦—٢٠٠٧ جهدا يرمي إلى معالجة المشاكل الناشئة عن القلاقل المدنية في المنطقة، وخاصة بالنسبة للأطفال المتضررين من أعمال العنف والتشرد. وقد نفذ ذلك البرنامج المدربون الرياضيون الذين استخدموا مختلف أنواع الرياضات والألعاب بهدف التواصل مع الأطفال ومساعدتهم على التعامل مع العنف والصدمات الناتجة عنه، فضلا عن تشجيعهم على مواصلة الذهاب إلى المدرسة. وهذا بدوره يتيح فرصة لتوجيه رسائل هامة إلى الأطفال والآباء بشأن المسائل الإنمائية وتغيرات أنماط الحياة. وقد نشأ عن نجاح البرنامج توسع ملحوظ في أنشطته في جميع المدارس الابتدائية في ولاية تشاتيسغاره.

وأود الإشارة إلى اثنين من البرامج الرياضية المبتكرة لأغراض التنمية تتولى إدارتهما مؤسسات غير حكومية في الهند. ويؤكدان الإمكانات التي تتيحها الرياضة بوصفها عاملا من عوامل بناء المجتمعات وعنصرا من عناصر المبادرات الإنمائية. وأولهما هو مشروع KHEL، وهو برنامج يستخدم الرياضة وسيلة للمساعدة في تنشئة الأطفال المحرومين لكي يكونوا أعضاء مسؤولين ومساهمين في المجتمع. ويعمل مشروع KHEL من مقره في مدينة لكناو بوسط الهند مع الأيتام وأطفال الشوارع وأطفال العمال المهاجرين والأطفال من الأحياء العشوائية من خلال برامج ألعاب ورياضات تقام كل أسبوعين على مدى أربعة أشهر ويركز على بناء الشعور بالكرامة الإنسانية لدى الأطفال، إضافة إلى تدريبهم على مهارات حل المشاكل. وهناك دورات خاصة تركز أيضا على مسائل مثل الصحة وتعاطي المخدرات والنظافة الشخصية وتعزيز الشعور بالمسؤولية المدنية. واليوم تعمل هذه المنظمة مع ١٠ مؤسسات شريكة وموقعين من مواقع الأحياء العشوائية في المدينة.

وهناك برنامج مماثل في غرب مدينة مومباي، وهو مؤسسة أوسكار التي تستخدم كرة القدم لغرض توعية الأطفال المحرومين بأهمية التعليم وتزويدهم بالمهارات الحياتية. ويتمثل الهدف المحدد للبرنامج في دعم الأطفال والشباب وتشجيعهم على الاستمرار في الدراسة. ويعمل القادة الشباب في مؤسسة أوسكار بوصفهم قدوة وموجهين لأولئك الأطفال.

وفي حين أن الرياضة المنظمة أصبحت اليوم مصدرا رئيسيا للترفيه في العالم وحرفة قائمة بذاتها، فإن من الضروري أن يظل التحدي في توسيع نطاق المتعة الرياضية ومنافعها للملايين من صغار الأطفال في كلا العالمين المتقدم والنامي هدفا رئيسيا أيضا. ولذلك ترى الهند أن الرياضة لبنة هامة في تهيئة عالم أفضل يسوده السلام، وسوف تدعم جميع الجهود الرامية إلى نشر رسالة الرياضة والتنمية.

السيدة مطر (البحرين): يود وفد بلادي بداية التوجه بالشكر إلى جمهورية كوريا على تقديمها مشروع القرار A/72/L.5 حول الرياضة من أجل التنمية والسلام: بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي. ويسعدني أن أشير في هذا الصدد إلى أن مملكة البحرين قد أيدت مشروع القرار لهذا العام A/72/L.5 إيمانا منها بضرورة استخدام الرياضة كأداة للتقدم تساهم في تعزيز التنمية المستدامة والتعليم والسلام والتعاون والصحة، وبأن عالمية الرياضة وقدرتها على تخطي حواجز الثقافة واللغة تجعلها أداة فعالة لمنع النزاعات وتعزيز السلام المستدام.

الرياضة ظاهرة عالمية ذات قوة جامعة من شأنها توفير حيزا مهما لإقامة شراكات قوية في عالمنا الذي أصبح أكثر ترابطا من أي وقت مضى. ومن المهم الحفاظ عليها من تحديات التعصب والعنصرية والكراهية والعنف. وفي هذا السياق، تود مملكة

البحرين التأكيد على ضرورة تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام ومكافحة جميع أشكال التمييز والكراهية والعنف فيها.

ضمن النهج الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة، الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، تولي مملكة البحرين اهتماما خاصا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتؤمن بالدور المهم الذي تستطيع أن تضطلع به الرياضة في سبيل تحقيق هذه الأهداف، كونها تعزز قيم الترابط وتشجع على السلام. ومن هذا المنطلق، خصصت المملكة تاريخ ٧ شباط/فبراير من كل عام كيوم البحرين الرياضي في سعيها لغرس القيم الأولمبية النبيلة الهادفة لتعزيز الصحة العامة والتشجيع على ممارسة الرياضة والنشاط البدني. ذلك، وتعرب المملكة عن إيمانها الكامل بإمكانية استخدام الرياضة كوسيلة لتعزيز حقوق الإنسان وتوطيد الاحترام العالمي لها.

وتؤكد المملكة على أن المشاركة الفاعلة للأشخاص ذوي الإعاقة في الرياضة تسهم في الإعمال التام والمتساوي لحقوقهم. وإن مملكة البحرين تشجع وتدعم بشكل كامل رياضيها ذوي الإعاقة، حيث لدى المملكة منتخب وطني لألعاب القوة لذوي الإعاقة ومنتخب وطني لكرة السلة على الكراسي المتحركة.

استطاعت الحركة الرياضية في مملكة البحرين تحقيق إنجازات رياضية مهمة على مختلف المستويات، تحت رعاية سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، ممثل جلالة الملك للأعمال الخيرية وشؤون الشباب، رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة، رئيس اللجنة الأولمبية البحرينية، وفي ظل جهود الشيخ حمد بن خالد آل خليفة، النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة، رئيس الاتحاد البحريني لألعاب القوة، حيث حقق الرياضيون البحرينيون عددا كبيرا من الإنجازات الرياضية المشرفة في السنوات الماضية. ذلك، وتحرص مملكة البحرين على المشاركة الفاعلة في المنافسات والبطولات الرياضية الإقليمية والدولية، بما في ذلك البطولات النسائية وبطولات ذوي الإعاقة.

ختاما، تؤكد مملكة البحرين على أهمية الرياضة ودورها التمكيني المحوري في التنمية المستدامة وتحقيق السلام، وتشجيعها على التسامح والاحترام، وتمكين المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. إضافة لمساهمتها الفاعلة في مجالات الصحة والتعليم والإدماج الاجتماعي.

السيد لواتي (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن خالص شكري للبعثة الدائمة لجمهورية كوريا على ما بذلته من جهود ناجحة وتستحق الثناء بهدف تيسير مشروع القرار A/72/L.5، المعنون ”بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي“. وترحب تونس بالاعتماد المقبل لمشروع القرار الهام هذا، الذي يعد شاهدا على الدور الحاسم الذي تؤديه الرياضة في تحقيق السلام والتنمية. وقد شارك وفد بلدي في مشروع القرار منذ بداية العملية.

وأود أن أذكر بأن تونس وموناكو، بوصفهما رئيسي فريق أصدقاء تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، ملتزمان بتعزيز جميع المبادرات التي تدعم دور الرياضة في بناء عالم أفضل للبشرية. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز الرياضة، على الصعيد الوطني، يمثل عنصرا هاما في السياسة الإنمائية التونسية.

ونحن إذ نكافح من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لدينا اعتقاد قوي بأن الرياضة تسهم بفعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز التعليم والصحة وتمكين النساء والشباب والإدماج الاجتماعي والسلام. وفي هذا الصدد، أود التذكير بأنه قد تم الاعتراف بالرياضة، في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، باعتبارها عاملا هاما في تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال إسهامها المتزايد في تحقيق التنمية والسلام، وتشجيعها على التسامح والاحترام، وما تقدمه من إسهامات في تمكين المرأة والشباب والأفراد والمجتمعات. كما تسهم في تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالصحة والتعليم والإدماج الاجتماعي. وجميعنا

ندرك قوة الرياضة بوصفها عاملا تمكينيا هاما لتحقيق التسامح والتفاهم بين الشعوب والأمم.

وتونس، إذ تسلم بالطابع الجوهري للمثل الأعلى للهدنة الأولمبية في تعزيز السلام، فإنها تشدد على أهمية التعاون بين الدول الأعضاء في تنفيذ مشروع القرار بغية تحقيق قيم الهدنة الأولمبية في جميع أنحاء العالم. كما أود أن أنوه بالمساهمة القيمة التي تقدمها اللجنة الأولمبية الدولية واللجنة الدولية للألعاب الأولمبية للمعوقين من أجل تعزيز السلام والتفاهم بين البشر من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى، مما يسهم أيضا في تحقيق أهداف الأمم المتحدة. وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لجمهورية كوريا كل النجاح في تنظيم الدورة المقبلة للألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية الشتوية للمعوقين في ٢٠١٨.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للقرار ٣/٦٤ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة الأولمبية الدولية.

السيد باخ (اللجنة الأولمبية الدولية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشعر بالامتنان لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة الجمعية العامة مرة أخرى. إن اليوم يمثل مرحلة هامة لإعادة التأكيد على القيم التي أنشئت عليها الأمم المتحدة واللجنة الأولمبية الدولية. وأود أن أعرب عن جزيل الشكر لكم، سيدي الرئيس، على التأكيد على هذه القيم المشتركة بهذه الطريقة المثيرة للإعجاب في وقت سابق من هذا الصباح.

كما أود أن أتوجه بالشكر لحكومة جمهورية كوريا على تقديم مشروع قرار الهدنة الأولمبية (A/72/L.5) قبل دورة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام ٢٠١٨ المقرر إقامتها في بيونغ شانغ. وأشكر رئيسي فريق أصدقاء تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، موناكو وتونس، على كل ما بذلاه من جهود في هذه العملية. كما أعرب عن امتناني للعديد من الدول الأعضاء التي سبق لها أن أبدت تأييدها لمشروع القرار باعتبارهم من مقدميه.

إن الهدف المشترك للأمم المتحدة واللجنة الأولمبية الدولية هو جعل العالم مكانا أفضل وأكثر سلاما. وبالنسبة للجنة الأولمبية الدولية، يعني هذا وضع الرياضة في خدمة التنمية السلمية للبشرية. ويمثل مشروع قرار الهدنة الأولمبية المعروض على الجمعية اليوم تعبيرا عن الالتزام المشترك لكلتا المنظمتين تجاه البشرية.

في اليونان القديمة، كان تقليد إيكيتشيريا ينطوي على عقد هدنة مقدسة بين دول المدن اليونانية. فالهدنة الأولمبية كانت تضمن وقف الأعمال القتالية، مما يسمح بالمرور والمشاركة على نحو آمن للرياضيين والمتفرجين في الألعاب الأولمبية. وعليه، كما هو الحال الآن، أصبحت الألعاب الأولمبية تمثل رمزا للأمل والسلام. وفي هذه الأوقات المضطربة التي نمر بها حاليا، نرى أن هذه القيم الأولمبية المتمثلة في السلام والتضامن والاحترام تشكل قيما أبدية.

ويستند مشروع القرار المعنون ”بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى“ إلى هذا التقليد الذي يعود إلى ٣ ٠٠٠ عام. وتحث الفقرة ١ من مشروع القرار L.5 الدول الأعضاء على

> ”أن تضمن بالأخص المرور الآمن والوصول والمشاركة للرياضيين والمسؤولين وسائر الأفراد المعتمدين المشاركين في الألعاب الأولمبية الشتوية والألعاب الأولمبية الشتوية للمعوقين“.

ويكتسي هذا النداء المحدد أهمية خاصة، لا سيما فيما يتعلق بتوقيت الألعاب الأولمبية الشتوية ومكان إقامتها. وباعتماد مشروع القرار هذا، تُسلم الجمعية العامة مرة أخرى بأهمية الألعاب الأولمبية لتعزيز السلام والتفاهم في عالمنا الهش هذا.

وذات مرة قال بير دو كوبيرتان، مؤسس الحركة الأولمبية الحديثة: ”إن الألعاب الأولمبية بمثابة حج إلى الماضي وعمل رسالي صوب المستقبل.“ وبذات الروح، فإن تأييد الدول

الأعضاء في الأمم المتحدة لمشروع القرار إعراب عن إيمان المجتمع الدولي بمستقبل سلمي لعالمنا. وتكمن قوة الألعاب الأولمبية في عالميتها وجاذبيتها العالمية. وانطلاقا من مبدأ الحياد السياسي، تستطيع الألعاب الأولمبية تجاوز جميع الخلافات السياسية التي تفرق بيننا. وفي عالمنا الهش هذا والمتجه نحو الانقسام، فإن للألعاب الأولمبية القدرة على توحيد البشرية بكل تنوعها. ويزداد الاستقطاب وانعدام الثقة في عالمنا الهش هذا. وفي عالمنا هذا نفسه، تسهم الألعاب الأولمبية في بناء الجسور دائما. وهي لا تنصب الجدران أبدا.

وتؤدي الرياضة دورا فريدا في إعمال قيم السلام والتضامن والاحترام. وقد أكدت الجمعية العامة الدور الهام الذي تؤديه الرياضة في حياة المجتمعات باعترافها بالرياضة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوصفها عاملا تمكينيا هاما، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز السلام والتفاهم.

لقد خاطبت الجمعية العامة آخر مرة قبل اتخاذ القرار ٤/٧٠ بشأن الهدنة الأولمبية لإقامة الألعاب الأولمبية في ريو عام ٢٠١٦ (انظر A/70/PV.39). وأعلنت في ذلك الحدث عن إنشاء أول فريق أولمبي للاجئين. وقد بعثت مشاركتهم في الألعاب الأولمبية برسالة قوية للتضامن والتحلي بالأمل إلى الملايين من اللاجئين في جميع أرجاء العالم. وكانت دليلا على أن الرياضة عنصر تمكيني هام بكل هذا القدر. ولتحقيق ذلك، فقد حظينا بالتعاون القوي من جانب الأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي أود أن أشكر مكتبها مرة أخرى على دعمه المتواصل.

وعلما بأن موضوع هذه الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة هو ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“، أود أن أخاطب الجمعية للحظة بصفتي لاعبا أولمبيا. وسأفعل ذلك لأن مشروع القرار هذا يكتسي أهمية بالغة وشخصية جدا بالنسبة للرياضيين الأولمبيين، لأن حلم جميع الرياضيين أن يتمكنوا من التنافس في الألعاب الأولمبية. وبالنسبة لنا نحن الرياضيين، فتلك تجربة لا تتكرر في العمر. وإنها للحظة تتلألأ فيها أنجُمنا.

وباتخاذ قرار الهدنة الأولمبية هذا، تهيئ الجمعية العامة الظروف المواتية التي تمكن جميع الرياضيين من التنافس في سلام. وبوسع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تكفل المرور الآمن للرياضيين إلى الألعاب الأولمبية. فهي تتيح لجميع الرياضيين الأوليمبيين تحقيق حلم عمرهم. وقد يتساءل المرء لماذا يكتسي هذا أهمية بالنسبة للمجتمع الدولي. والإجابة في غاية البساطة: ألا وهي أن بوسع الرياضيين الأولمبيين أن يثبتوا للعالم قدرتهم على التنافس مع بعضهم بعضا وهم يعيشون معا تحت سقف واحد.

ففي القرية الأولمبية، حيث يعيش الرياضيون أثناء المباريات، نرى كيف أننا نستعيد مجددا قيم التسامح والاحترام وتصبح نابضة بالحياة. وهناك يعيش الرياضيون من جميع اللجان الأولمبية الوطنية ومن جميع أركان العالم معا في وئام تحت سقف واحد. ويعيش الرياضيون جنبا إلى جنب في مكان يشكل قرية عالمية حقا. وهناك يتقاسمون الوجبات ويتبادلون الخبرات والمشاعر. فهم متنافسون في الرياضة، غير أنهم يتبادلون الاحترام فيما بينهم في حالتي الفوز والهزيمة. ولذلك السبب فإن الرياضيين خير سفراء لمثلنا وقيمنا. وإن من طبع الرياضيين أن يمارسوا القيادة بالقدوة الحسنة. ويحتاج عالمنا الهش هذا رموزا كهذه للصداقة والتسامح أكثر من أي وقت مضى.

وأتوجه بخالص الشكر إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على جهودها العظيمة، وإلى اللجنة المنظمة لدورة بيونغ تشانغ للألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية الشتوية للمعوقين في عام ٢٠١٨ تحت القيادة القديرة للرئيس لي هي – بيوم. فقد وفرت كلتاهما أفضل الأماكن والظروف لرياضيي الألعاب الشتوية في عالمنا. وحين ترحب بيونغ تشانغ برياضيي

العالم بعد ٨٧ يوما فقط من الآن، فإن من المهم التذكير بأن الألعاب الأولمبية تشكل دائما عند لقاء المجتمع الدولي معا احتفاء بإنسانيتنا المشتركة.

وتود اللجنة الأولمبية الدولية أن تجدد دعوتها إلى الجميع للانضمام إلينا في الألعاب الأولمبية الشتوية لعام ٢٠١٨. ونحن جميعا متساوون في الرياضة. ولذلك فإننا ندعو الجميع للاحتفاء بقيمنا المشتركة، كونها أفضل روح إنسانية وأفضل ما يجسد وحدتنا في تنوعنا. وسوف تعطينا الألعاب الأولمبية الشتوية في بيونغ شانغ الأمل في مستقبل أفضل في وقتنا العصيب هذا. وتدل الألعاب الأولمبية على أن قيمنا الإنسانية المشتركة هي أقوى من جميع القوى التي تسعى إلى التفريق بيننا. وبدعم من الوفود الموجودة هنا اليوم، ستُبعث الروح الأولمبية حية بين أمم العالم المجتمعة هنا في الجمعية العامة. وهذا مثال آخر على أنّ المبادئ الأوليمبية هي من مبادئ الأمم المتحدة أيضا. وأود، باسم جميع الرياضيين في العالم، أن أتقدم بجزيل الشكر للجمعية على تقاسم هذه الروح الأوليمبية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال.

تبتُّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/72/L.5 المعنون ”بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى“.

وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/72/L.5 وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: أذربيجان، الأرجنتين، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البحرين، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بليز، بنما، بنن، بوروندي، البوسنة والهرسك، بيلاروس، تشاد، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، سيشيل، صربيا، طاجيكستان، العراق، غامبيا، غرينادا، غيانا، فانواتو، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كابو فيردي، كازاخستان، كمبوديا، كوبا، كولومبيا، كيريباس، لبنان، ليبريا، ليبيا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، المغرب، ملديف، موريشيوس، موزامبيق، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناميبيا، ناورو، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيوزيلندا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/72/L.5؟

اعتمد مشروع القرار A/72/L.5 (القرار ٧٢/٦)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ضيوفنا على مشاركتنا هذا الصباح، وأعرب مرة أخرى عن أطيب تمنياتي لجمهورية كوريا بمناسبة الدورة الثالثة والعشرين للألعاب الأولمبية الشتوية.

وبذلك، تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١١ من جدول الأعمال.

البندان ١٢٠ و ١٢١ من جدول الأعمال

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

تنشيط أعمال الجمعية العامة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يتعلق جدول أعمال جلستنا اليوم بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وبعبارة بسيطة، فإننا هنا لاستكشاف كيفية تعزيز دور هذه الهيئة وكيفية تحسين العمل الذي نقوم به وأفضل السبل للتعامل مع مصالح الحكومات،

والأهم من ذلك، مصالح الشعوب التي جئنا جميعا إلى هنا لتمثيلها. ولذلك، فإن هذه مناقشة تؤثر علينا جميعا.

وأود أن أعرب عن خالص شكري للسفيرين دروبنياك ونسيبة، ممثلي كرواتيا والإمارات العربية المتحدة، على الترتيب، على عملهما المتفاني بوصفهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة خلال الدورة الحادية والسبعين. وإنني على ثقة بأن جميع الدول الأعضاء ستقدم دعمها الكامل للسفير دروبنياك، وكذلك للرئيسة المشاركة المعينة حديثا، السفيرة ميخيا فيليس ممثلة كولومبيا، في الدورة المقبلة. وأود أن أتناول أربع نقاط رئيسية اليوم.

وتتعلق النقطة الأولى بأن هذه العملية ناجحة بالفعل. فقد أحرزنا إنجازات خلال السنوات القليلة الماضية. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك، بطبيعة الحال، اختيار وتعيين الأمين العام. فقد ظلت هذه العملية تجرى سرا على مدى عقود؛ غير أن الدول الأعضاء قالت ”لا“ لبقاء الأمور على حالها. ولذلك السبب، جرت الأمور في عام ٢٠١٦ على نحو مختلف. وقد تمكن العالم للمرة الأولى من استعراض، بل والتفاعل مع، المرشحين لشغل أرفع منصب في الأمم المتحدة. كما كلفتني الدول الأعضاء بمواصلة هذا الاتجاه الذي يتسم بالشفافية والشمول في اختيار خلفي.

وتتمثل إنجازات قوية إضافية في استحداث أداء رئيس الجمعية العامة اليمين عند تسلم مهام منصبه وفي وضع مدونة أخلاقيات له. فالآن، لن يستطيع أي رئيس أو رئيسة على الإطلاق أن يدعي أنه يجهل المعايير والمسؤوليات المرتبطة بهذا المنصب. وقد لوحظت نتيجة ملموسة أخرى من خلال اتخاذ قرارات، تحدد أطرا زمنية واضحة للانتخابات. وساعدت هذه القرارات الدول الأعضاء على التحضير بشكل أفضل للاضطلاع بأدوارها، بما في ذلك عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن.

والنقطة الثانية التي سأتناولها ذات طابع شخصي بقدر أكبر. فمهمتي ليست مجرد مطالبة الدول الأعضاء بالعمل؛ فأنا أيضا مُطالب بالعمل. لقد كنت ثاني رئيس يؤدي القسم في تاريخ الجمعية العامة، وسألتزم بهذا القسم بشكل دقيق فيما أعمل على التمسك بمعايير الشفافية والأخلاق العالية التي أرساها سلفاي. وقد اتخذ هذا العمل ثلاثة أشكال رئيسية. الأول من خلال الإفصاح التام عن كل ما يتعلق بتمويل مكتبي وموظفيه وتكاليف السفر المرتبطة بذلك. وجميع هذه المعلومات متاحة على موقعي الشبكي. وسأصبح قريبا أول رئيس للجمعية العامة ينشر موجزا بإقراره المالي على شبكة الإنترنت، والذي آمل أن يكون بمثابة تدبير ملموس لتعزيز التزام شاغل هذا المنصب بالشفافية. ويتعلق الشكل الثاني بأنشطة مكتبي. فأنا أنشر جدول أعمالي على موقعي الشبكي كل يوم. ويقدم المتحدث الرسمي باسمي كذلك إحاطات إعلامية يومية لوسائط الإعلام. وهذه الجهود ليست موجهة نحو الشفافية فحسب، بل تهدف كذلك إلى تعزيز الوعي والاهتمام بأنشطة الجمعية العامة.

والشكل الثالث هو من خلال التفاعل مع الأقسام الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وأعتزم الاستفادة بشكل كامل من المكتب، على النحو المطلوب في القرار ٣٢٣/٧١. وقد اجتمعت بشكل غير رسمي مع هيئة المكتب قبل بدء الدورة العادية لإتاحة الفرصة لإجراء تبادل صريح للآراء. ومن المقرر عقد اجتماعنا الثالث خلال هذه الدورة في كانون الأول/ديسمبر. وبالإضافة إلى ذلك، فإنني أعقد اجتماعات شهرية مع الأمين العام ورئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز الاتساق في كل أعمالنا. وأود أن أغتنم الفرصة التي تتيحها هذه الجلسة لتأكيد التزامي بعملية التنشيط.

والنقطة الثالثة التي أتناولها اليوم هي أن علينا أن نتطلع إلى المستقبل. فنحن سنناقش العديد من المسائل الهامة خلال الدورة الثانية والسبعين. وتشمل ثلاث من المسائل التي يمكن النظر فيها: أولا، السلوك المتصل بالحملات الانتخابية؛ وثانيا، تعزيز

التفاعل بين البعثات الدائمة والأمانة العامة؛ وثالثا، الخيارات المتاحة لجعل تناوب رئاسة اللجان الرئيسية أطول أجلا وأكثر شفافية. وستكون مسألة الإصلاح كذلك على رأس جدول أعمالنا، الأمر الذي سيوفر لنا فرصة لتعزيز انخراط الجمعية العامة مع منظومة الأمم المتحدة بأسرها ودورها في هذه المنظومة.

وفي سياق التطلع إلى المستقبل، أود أن أشير إلى الفجوة بين مستوى الأنشطة والأحداث الصادر بها تكليف وقدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم الدعم لها. ومكتبي يعمل جاهدا للتغلب على هذا التحدي، وأحث الجمعية على معالجته. وفي ملاحظة ذات صلة، أود أن أسلط الضوء على الافتقار إلى ذاكرة مؤسسية في هذا المنصب. فثمة حاجة إلى الاستثمار في رأس المال البشري، إذا كانت الدول الأعضاء ترغب في الحفاظ على معايير العمل وفي كفالة الانتقال السلس بين الرئاسات.

وكما سبق وقلت، فأنا أيضا مُطالب بالعمل. وقد شرعت في سلسلة من الحوارات الصباحية، التي ستستهدف جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتهدف هذه الحوارات إلى تكملة العمليات الجارية للدورة الثانية والسبعين، مثل تنشيط أعمال الجمعية العامة.

وأخيرا، أود أن نتذكر جميعنا المسؤولية الملقاة على عاتقنا. فالجمعية العامة هي الهيئة الأكثر تمثيلا في الأمم المتحدة. وهي تمنح جميع الدول الأعضاء ال١٩٣ حق التصويت وتتيح لها التعبير عن آرائها. وتتعامل الجمعية مع الركائز الثلاث الرئيسية لعمل الأمم المتحدة: السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان. كما أنها تجتذب جميع الجهات الفاعلة والكيانات من كل منظومة الأمم المتحدة. وذلك هو السبب في أن تأثير أعمال الجمعية العامة يتجاوز هذه القاعة. وبالفعل، فإن ما نفعله هنا يؤثر على مصداقية ونتائج الأمم المتحدة ككل. ولذا، فإن تحسين الطريقة التي نعمل بها لا يصب في مصلحتنا جميعا هنا اليوم فحسب – بل إنه كذلك يصب في مصلحة الناس في بيوتهم ومجتمعاتهم على بعد آلاف الأميال من هنا.

وأعتقد أن هذه القاعة ينبغي أن تكون مكاناً للحوار، وعلينا أن ندخلها بالأفكار والمقترحات ونخرج منها بمنظورات وإنجازات جديدة. هذا هو المكان الذي يمكن فيه النهوض بمصالح جميع الدول الأعضاء الـ ١٩٣ وبلايين الناس الذين تمثلهم.

لا يمكن للجمعية العامة أن تكون مكاناً للنهوض بمصالحنا الفردية. ولا يمكن لها أن تكون مكاناً لا نأتي إليه سوى بالخطوط الحمراء والمواقف المتحجرة، ولو أن ذلك قد يكون خياراً مغرياً يمكن أن يؤدي إلى مكسب لشخص واحد أو دولة واحدة أو مجموعة واحدة. ولكن في المجمل، فإننا سنخسر جميعاً. وأحث الجميع على وضع ذلك في الاعتبار ونحن نناقش تنشيط أعمال هذه الهيئة.

السيد بوقادوم (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، إحدى أكبر المجموعات عبر الإقليمية، المؤلفة من ١٢٠ من الدول الأعضاء. وأودّ أن أعرب عن الاحترام لجميع المراسم الاحتفالية، بما في ذلك التقدير للرئيسين المشاركين ورئيس الجمعية العامة.

ونكرر التأكيد على أن تنشيط أعمال الجمعية العامة عنصر بالغ الأهمية في الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. فتنشيط الجمعية العامة سيسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز منظومة الأمم المتحدة الأوسع، وتحسين الحوكمة على الصعيد الدولي، وتعزيز تعددية الأطراف. إن إجراء تقييم شامل لحالة تنفيذ قرارات الجمعية العامة والتحديد الواضح للأسباب الكامنة وراء أي قصور في التنفيذ أمران في غاية الأهمية.

وإننا نتقيّد تمام التقيد بنص وروح القرارات التوافقية ٣٢١/٦٩ و ٣٠٥/٧٠ و ٣٢٣/٧١، وهي الآن أركان تطوير عملية إصلاح الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تُذكّر الحركة

بالقرار المتخذ في الفقرة ٤ من القرارات ٣٠٧/٦٨ و ٣٢١/٦٩ و ٣٠٥/٧٠ و ٣٢٣/٧١ لمواصلة عملية الاستعراض الشامل لمخزون القرارات المتعلقة بتنشيط الجمعية العامة وحالة تنفيذها. ومن ناحية أخرى، تحيط الحركة علماً بأن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/70/681 لم يُنفَّذ.

وخلال الدورة الحالية، نود أن نؤكد على ما يلي. أولاً، فيما يتعلق بعملية اختيار وتعيين الأمين العام للأمم المتحدة، ينبغي أن يظل التعيين شفافاً وديمقراطياً وشاملاً لجميع الدول الأعضاء، حتى يمكّن الجمعية العامة من المشاركة مشاركة فعالة وكفؤة في عملية الاختيار والتعيين. وتذكر حركة عدم الانحياز باعتزاز الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة بموجب المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة والقرارات التوافقية ٣٢١/٦٩ و ٣٠٥/٧٠ و ٣٢٣/٧١. وينبغي ألا ننسى أن الجمعية العامة تختار الأمين العام وتُعيّنه بناء على توصية من مجلس الأمن.

إننا نجد تنفيذ الفقرة ٤٢ من القرار ٣٢١/٦٩، والفقرة ٣٦ من القرار ٣٠٥/٧٠، والفقرة ٥٦ من القرار ٣٢٣/٧١ بشأن تنظيم حوارات غير رسمية أمراً مشجعاً. وبينما نرحّب بتوقيع الرسالة المشتركة التي يطلق من خلالها رئيسا الجمعية العامة ومجلس الأمن رسمياً بداية العملية، فهناك فهم راسخ لدى حركة عدم الانحياز بأن الإجراءات الجديدة في تقديم المرشحين، في أي مرحلة من المراحل، على النحو المبين في الرسالة المشتركة الموجهة من رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن، سيتم اتباعها دائماً. وعلاوة على ذلك، تدعو حركة عدم الانحياز رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى مواصلة عقد اجتماعات غير رسمية في الوقت المناسب من أجل تبادل الآراء مع المرشحين الذين تقدّمهم الدول الأعضاء.

ونعتقد أيضاً، كما اقترح في عام ٢٠١١ تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/66/34)، أن الممارسات السائدة في انتخاب الرؤساء التنفيذيين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى يمكن أن تكون مناسبة أيضاً لتعيين الأمين العام. وعليه، فإننا نوصي بالنظر في الممارسات القائمة. وعلاوة على ذلك، تود حركة عدم الانحياز التأكيد على مسألة الوعود التي قطعها المرشحون مقابل الحصول على دعم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والتي يرد وصفها في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١١.

وفي هذا الصدد، رحّبنا بالعدد الكبير من النساء المرشحات، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٤٤ من القرار ٣٢٣/٧١. وجرت مناقشةٌ بشأن استصواب مجلس الأمن النظر في تقديم العدد الكلّي للمرشحين إلى الجمعية العامة من أجل تعيين الأمين العام في المستقبل. ونشدد على ضرورة إعادة النظر في الفكرة. ونكرر التأكيد على أن عملية تعيين الجمعية العامة للأمين العام ينبغي أن تتم في امتثال تام لولاية الجمعية العامة، التي تشمل تقديم مشروع القرار في الوقت المناسب، والذي ينبغي أن يسبقه مشاورات واسعة ومكثفة مع جميع الدول الأعضاء، وضمان عمل الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن، بما في ذلك عن طريق الاقتراع السري، في ظل الالتزام الكامل والدقيق بالمادة ١٤١ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

ونحيط علماً بالطلب الذي قدمته الأمانة العامة إلى جميع الدول الأعضاء لتشجيع تسمية المرشحين لتكملة البحث عن الأمين العام، من أجل ضمان وجود مجموعة واسعة من المرشحين لشغل الوظائف في رتبة وكيل الأمين العام والترحيب بترشيح النساء. إن حركة عدم الانحياز، إذ تضع في اعتبارها أهمية الممارسات الفضلى والدروس المستفادة من آخر عملية اختيار وتعيين، ترى أن الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة ينبغي أن ينظر في وضع مجموعة من أفضل الممارسات للرجوع إليها في المستقبل.

ثانياً، فيما يتعلق بتعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة، ترى حركة عدم الانحياز أن من المشجع اعتماد أداء اليمين ومدونة أخلاقيات لرئيس الجمعية العامة لأول مرة

في التاريخ. إن توسيع نطاق أنشطة الجمعية العامة قد جعل من حضور الرئيس ومشاركته النشطة أمراً ضرورياً طوال العام. كما تكرر حركة عدم الانحياز التأكيد على الحاجة إلى إلحاق وظائف إضافية بمكتب رئيس الجمعية العامة على أساس دائم. وعلاوة على ذلك، فإننا نقدر أيضاً الدول الأعضاء التي قدّمت الدعم الملموس إلى مكتب رئيس الجمعية العامة عن طريق إعارة الموظفين من البعثات الخاصة بكل منها.

وتعلّق حركة عدم الانحياز أهمية كبيرة أيضاً على ضمان نجاح عمليات الانتقال السنوية بين رؤساء الجمعية العامة، وتطلب إلى الرؤساء السابقين أن يحيطوا من يخلفهم علماً بالدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وتعرب حركة عدم الانحياز عن تأييدها الفعال والحقيقي لتعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة، فضلاً عن تخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية للمكتب من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

ثالثاً، فيما يتعلق بدور الجمعية العامة وسلطتها، تؤكد الحركة مجدداً أن أساليب العمل ليست سوى خطوة واحدة صوب المزيد من التحسينات الجوهرية التي تهدف إلى استعادة وتعزيز دور الجمعية وسلطتها.

وتؤكد حركة بلدان عدم الانحياز من جديد أهمية الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي الديمقراطي والشامل للجميع للأمم المتحدة، والتشاور مع الدول الأعضاء داخل المنظمة. ونشدد على أهمية كفالة الاحترام الصارم من جانب الدول الأعضاء لصلاحيات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة على أساس الميثاق، وبخاصة الجمعية العامة. كما نؤيد المبادرة الرامية إلى ضمان التنفيذ السليم لميثاق الأمم المتحدة فيما يتصل بالعلاقة الوظيفية بين أجهزتها الرئيسية، ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي الاجتماع الأخير للفريق العامل المخصص، جرت مناقشة الحاجة إلى إنشاء آلية دائمة، في إطاره، للحوار بين البعثات الدائمة والأمانة العامة، بغية النظر في المزيد من الخطوات المطلوبة. ونتطلع إلى مواصلة هذه المناقشة.

رابعا، فيما يتعلق بأساليب عمل الجمعية العامة، رحبنا بالفقرة ٥١ من القرار ٣٢٣/٧١، التي تحيط علما مع التقدير بالمقترحات التي لا يترتب عليها تكاليف إضافية بشأن التغييرات التي يمكن إدخالها على شكل يومية الأمم المتحدة وإنتاجها وتحريرها. كما رحبنا بالفقرتين ٤٧ و ٤٨ من القرار، بشأن عرض أسماء المرشحين لانتخابات الأمانة العامة قبل ٤٨ ساعة من أي انتخاب حيثما أمكن، فضلا عن طباعة الأسماء في بطاقات الاقتراع، والقرار القاضي بأن تقتصر مواد الدعاية الانتخابية، في يوم الانتخاب، في قاعة الجمعية العامة أو قاعات اجتماعات اللجان على صفحة واحدة تتضمن معلومات تتعلق بالمرشحين. وتود حركة عدم الانحياز أن تشير هنا إلى أن الجمعية العامة قد شجعت لجانها الرئيسية على مواصلة النظر في أساليب عملها خلال الدورة الحالية وتقديم مقترحات بشأنها. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا أهمية ضمان الطابع الشامل والحكومي الدولي لهذه المناقشات بشأن أساليب العمل، والتي يجب أن تضم جميع الوفود. ونعتقد أنه ينبغي تخصيص مزيد من الوقت للمفاوضات بشأن مشروع القرار هذا. لقد اعتُمد مشروع القرار ٣٢٣/٧١ بتوافق الآراء. ومع ذلك، فإننا لا نزال نصر على أن القاعدة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الجولة المقبلة من المفاوضات يجب أن تتمثل في إبداء مزيد من المرونة.

وتدعو حركة عدم الانحياز إلى اتخاذ تدابير لتعزيز الوعي العام بدور الجمعية العامة وأنشطتها، وتشجع على تحسين التغطية الإعلامية لعملها. ونرحب بالفقرة ١٥ من القرار ٣٢٣/٧١، التي تدعو رئيس الجمعية العامة إلى تنظيم مناقشات في إطار من التنسيق الوثيق مع المكتب والدول الأعضاء، بما في ذلك فيما يتعلق بمدى تواترها. ونعتقد أن الاجتماعات التي تُعقد في نفس الوقت الذي تنعقد فيه المناقشة العامة للجمعية العامة يجب أن تبقى عند أدنى حد على الإطلاق في ما يتعلق بأهم الأمور فحسب، من أجل صون وتعزيز حرمة المناقشة العامة، وهو رأي

وارد في الفقرة ٣٤ من القرار ٣٢٣/٧١. وبالمثل، عندما يتعلق الأمر بجميع المناقشات المواضيعية الرفيعة المستوى التي يعقدها رئيس الجمعية العامة، فإننا بحاجة إلى تحسين تنسيق عملية التنشيط مع عمل لجنة المؤتمرات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد دجاني (إندونيسيا).

كما ينبغي أن نمعن النظر في عملية الترتيبات لإجراء المناقشات في الجمعية العامة ومجلس الأمن ومتابعتها، نظرا لعدد الممثلين المشاركين. وينبغي ألا يتجاوز أي بيان شفوي مدة الدقائق المتفق عليها، ويمكن تعميم النسخ الكاملة في القاعة أو نشرها على الإنترنت. ويمكن للمنظمين إتاحة سجل وقائع الاجتماعات. وعلاوة على ذلك، نقترح عقد جلسات إحاطة، حسب الاقتضاء، مع رؤساء اللجان الرئيسية، فضلا عن عقد اجتماع مع الأمين العام. كما تدعو الحركة إلى تحسين رصد تنفيذ القرارات السابقة.

في الختام، تؤكد حركة بلدان عدم الانحياز مجددا على التزامها بالمساهمة بشكل فعال وبناء في عمل الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونأمل أن تتبع الوفود الأخرى نفس النهج، ونود أن نذكر بتواضع بأننا نتكلم باسم ١٢٠ من الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، تقف الحركة على أهبة الاستعداد للتعاون مع الرئيس والرئيسين المشاركين والأمين العام لتعزيز دور الجمعية العامة بوصفها الهيئة الرئيسية التداولية المعنية بوضع السياسات. وسنواصل تقديم الدعم بهدف تحقيق الشمول والشفافية والكفاءة في الأمم المتحدة.

السيدة أزوكينا (الفلبين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي تتكون من ١٠ دول أعضاء هي: إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار، وبلدي الفلبين.

وتود الرابطة أن تعرب عن أخلص مشاعر المواساة والعزاء لضحايا الزلازل التي وقعت في إيران والعراق وفي كوستاريكا وأسرهم.

كما تؤيد الرابطة البيان الذي أدلى به للتو ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وتود الرابطة أن تهنئ الممثلين الدائمين للإمارات العربية المتحدة وكرواتيا على عملهما الممتاز في العام الماضي بوصفهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، وكذلك الممثل الدائم لكولومبيا، الرئيس المشارك الجديد مع سفير كرواتيا، وتثني على التقدم الذي أحرزوه، على النحو المبين في القرار ٣٢٣/٧١، الذي اتخذ بتوافق الآراء في ٨ أيلول/سبتمبر.

كما تود الرابطة أن تكرر الإعراب عن عميق التقدير للسيد بيتر طومسون، رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، على التزامه الثابت بالمضي قدما بالخطة المتعلقة بالتنشيط، وبصفة خاصة على دعوته من أجل تحقيق المساءلة والشفافية والانفتاح. كما نود مرة أخرى أن نهنئ رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، السيد ميروسلاف لايتشاك. ونؤمن بأنه، في ظل قيادته، ستحقق عملية التنشيط المزيد من النتائج الإيجابية.

وترى الرابطة أن عملية التنشيط ستجعل المنظمة أكثر فعالية وشفافية وشمولا واستعدادا لتحقيق الغرض المنشود. وكما قال الأمين العام أنطونيو غوتيريش، فإننا نتحمل مسؤولية مشتركة تتمثل في جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية واستجابة لمن نخدمهم. ولذلك، نود أن نتناول النقاط الرئيسية التالية بشأن المجموعات المواضيعية الأربع في إطار عملية التنشيط.

فيما يتعلق بدور الجمعية العامة وسلطتها، تكرر رابطة أمم جنوب شرق آسيا دعوتها إلى جميع الدول الأعضاء للعمل

معا لضمان أن تتمكن الجمعية العامة من أداء دورها بشكل سليم بوصفها الجهاز التمثيلي الرئيسي المختص بالتداول وصنع السياسات في الأمم المتحدة.

وفيما يخص أساليب عمل الجمعية، تنضم الرابطة إلى الدول الأعضاء بشأن التوصية المقدمة لتعزيز أوجه التآزر والاتساق، وللحد من الازدواجية حيثما وجدت في جدول أعمال الجمعية، ولاعتماد التدابير المناسبة لإذكاء الوعي العام بدور الجمعية وأنشطتها.

وفيما يتعلق باختيار الأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين وتعيينهم، ترى الرابطة أنه يجب تنفيذ القرار ٣٢٣/٧١ بإخلاص لضمان أن تكون عملية الاختيار شفافة وشاملة للجميع، وأن يتم اختيار أفضل مرشح ممكن لمنصب الأمين العام. كما نؤكد على أنه يجب على الأمين العام توخي الاستقلالية في اختيار كبار الموظفين مع التقيد بأعلى المعايير في هذه التعيينات، مع كفالة التوزيع العادل والمنصف على أساس التوازن الجنساني والجغرافي.

وفي ما يتعلق بتعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة، فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا على أهبة الاستعداد لدعم هذا العمل، وهي تدعو إلى التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من القرار ٣٢٣/٧١.

ولقد رحبت الرابطة بتأكيد القرار ٣٢٣/٧١ مجددا على أهمية وفوائد التفاعل بين الأمم المتحدة والمنتديات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالشؤون العالمية التي تهم المجتمع الدولي. ونحيط علما بالتقرير المرفوع إلى رئيس الجمعية العامة عن المواءمة الاستراتيجية للدورات المقبلة للجمعية العامة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتدرك الرابطة أيضا أن هناك أوجه تكامل بين خطة عام ٢٠٣٠ ورؤية جماعة الرابطة لعام ٢٠٢٥. وما فتئنا ننوّه بأهمية الحوار والتعاون بين الرابطة والأمم المتحدة في النهوض بالعمل على تعزيز هذا التكامل، مثلما يرد في خطة العمل المشتركة بين الرابطة والأمم المتحدة للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠.

وتؤكد الرابطة مجددا على التزامها بالانخراط بصورة فعالة وبناءة في العمل مع جميع الدول الأعضاء، من أجل كفالة نجاح الفريق العامل المخصص في تنشيط أعمال الجمعية العامة. وبفضل الإرادة السياسية لجميع الدول الأعضاء، لن نتمكن من تحقيق نتائج ملموسة فحسب، وإنما سنكون قادرين أيضا على تعزيز الفعالية والشفافية والمساءلة بقدر أكبر في الأمم المتحدة. وتنشيط أعمال الجمعية العامة في إطار المجموعات المواضيعية الأربع سيساهم في استراتيجية تطور الأمم المتحدة بوصفها منبرا هاما تسوده القيم العالمية المتمثلة في المساواة، والتسامح، والكرامة الإنسانية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة آدمسون (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان الدول المرشحة للانضمام إليه جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب وهو مرشح محتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا.

أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة العامة اليوم. ونتطلع إلى العمل معه بشأن المفاوضات حول مشروع قرار عن هذا الموضوع خلال الأسابيع المقبلة. وأود أن أشكر السيد بيتر طومسون، رئيس الجمعية في دورتها الحادية والسبعين، على مراقبته لعملية تنشيط الجمعية العامة ومشاركته فيها خلال السنة الماضية. كما أود أن أعرب عن خالص امتناني للرئيسين المشاركين السابقين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، السيد فلاديمير دروبنياك، والسيدة لانا زكي نسيبة، وهما الممثلان الدائمان لكرواتيا والإمارات العربية المتحدة. ونحن

متأكدون من أن عملهما الممتاز سيتواصل تحت قيادة السيد دروبنياك المستمرة. إننا نتمنى له وللرئيس المشارك الجديد النجاح في هذه السنة، ونود أن نعرب عن دعمنا للعمل المقبل، على أمل مواصلة التقدم الكبير الذي أحرز في الدورة الماضية.

إنَّ القرارات الأخيرة المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية العامة كانت رائدة. فقد تم عرض أفكار جديدة ومبتكرة، مثل تلك المتعلقة بعملية اختيار الأمين العام وتعيينه، وتعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة، بما في ذلك زيادة مسؤولياته، ومؤخرا جدا القرار المتعلق بتحسين أساليب عمل الجمعية. والقرارات المختصة بتنشيط الجمعية تمثل نجاحا لنا جميعا، الأمم المتحدة والدول الأعضاء على حد سواء، وهي بمثابة دليل على مدى ما يمكن تحقيقه من خلال العمل البنّاء، والموجه نحو الإصلاح، والقائم على توافق الآراء. وهو نتيجة استعداد الدول الأعضاء للشروع في إجراء مناقشة شاملة وموضوعية حول العديد من المسائل الحيوية لمواصلة تحسين أعمال الجمعية العامة وإثرائها.

بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، لا تزال تعددية الأطراف الفعالة، وجوهرها الأمم المتحدة، هي الأساس. لذلك، ما فتئنا نؤيد بقوة الأمين العام في جهوده الإصلاحية. وإن تعزيز المنظمة، والقيام بذلك استنادا للتمويل الفعال والمستدام، بما يتماشى مع القدرات الحقيقية على الدفع وبهدف زيادة الكفاءة والمساءلة، يظل أولوية عليا. وفي هذا السياق، ما زلنا ملتزمين بتنشيط الجمعية العامة ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز دورها وسلطتها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة. وثمة حاجة خاصة إلى ذلك في سياق التحديات العالمية التي يواجهها العالم اليوم. ومن الضروري بذل جهود متواصلة بغية إيجاد سبل جديدة ومبتكرة للعمل، إذا أردنا تنفيذ الولايات على نحو أكثر فعالية، واستخدام الموارد بشكل مستدام. ومن الواضح أنَّ تنشيط أعمال الجمعية العامة محوري بالنسبة إلى إصلاح الأمم المتحدة عموما.

وبالتركيز على المفاوضات التي تنتظرنا، نعتقد أنَّه ينبغي لمشروع قرار الدورة الحالية أن يؤكد على تعزيز العمل الذي تحقق حتى الآن. ونحن ما زلنا ملتزمين بالإسهام في تحسين كفاءة وفعالية أساليب عمل الجمعية العامة. وأود أن أؤكد للجمعية على أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء سيواصلان الانخراط البنّاء في أعمال الفريق العامل المخصص.

السيدة زاهر (ملديف) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر السفيرين فلاديمير دروبنياك، ممثل كرواتيا، وماريا إيما ميخيا فيليس، ممثلة كولومبيا، على قبولهما العمل كرئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، وأن أشكر سلف السيدة ميخيا فيليس، السفيرة نسيبة ممثلة الإمارات العربية المتحدة، على قيادتها وإسهامها القيّم، إلى جانب السيد دروبنياك، خلال الدورة السابقة من دورات هذه العملية المستمرة.

كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن هذا البند من جدول الأعمال. وأود مرة أخرى أن أشدد للأمانة العامة على أهمية تعميم هذه التقارير على الدول الأعضاء في الوقت المناسب، بغية تمكينها من دراستها ومناقشتها بصورة متعمقة. ويمكن لهذا الأمر أن يشكل أحد التعديلات الجوهرية التي بوسعنا أن نجريها لتحسين أساليب عملنا.

وتشيد ملديف بالخطوات الصغيرة وإنما الهامة التي استطاعت هذه العملية أن تخطوها حتى الآن. وخلال الانتخابات التي جرت في قاعة الجمعية العامة واختتمت مؤخرا، اقتصرت مواد الحملة وغيرها من الأمور على قطعة واحدة لكل مرشح. وكان ذلك تطورا جديرا بالترحيب، ونعتقد أنه استعاد الجو الذي يبيّن في هذه القاعة جديّة العمل والأسلوب السليم.

ونحن نؤمن بأن ولاية الفريق العامل المخصص للدورة الثانية والسبعين تمضي إلى أبعد مما ينبغي بقليل. ونحن نؤيد النظر في المفهوم والنطاق المحتملين لسلوك الدول الأعضاء في توجيه

الحملات الانتخابية، بغرض تحسين معايير الشفافية والمساءلة والإنصاف. ونعتقد أن هذه الاعتبارات لا تكفل انتخاب الشخص المناسب للوظيفة المناسبة فحسب، إنما تكفل أيضا دعمنا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أن التقاليد الراهنة تترك البلدان الصغيرة في وضع غير موات. وكل بلد، بصرف النظر عن حجمه أو قوته، وبالتأكيد عن مقدار ما ينفق على حملته، ينبغي أن تتاح له فرصة عادلة للعمل في هيئات الميثاق والكيانات الأخرى للأمم المتحدة. وكل صوت، ولا سيما في الحالات الخاصة، ينبغي الاستماع إليه. كيف يمكننا أن ندّعي تلبية شواغله دون وجود تمثيل له؟ لذلك، نعتقد أن معايير الشفافية والإنصاف والمساءلة نفسها التي نتوقعها في الانتخابات المحلية ينبغي تطبيقها هنا في الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن هذه المسألة خلال الدورة الحالية.

والعملية الكاملة لاختيار الأمين العام وتعيينه، حيث شهدت مستويات لم يسبق لها مثيل من الشفافية وشمول الجميع، هي مثال آخر على التغييرات الصغيرة وإنما الهامة، وثمرة تنشيط هذه العملية. كما بدأنا نرى المزيد من الشفافية والمساءلة من جانب رئيس الجمعية العامة ومكتب الرئيس. وهذه الخطوات تؤدي إلى تعزيز نزاهة الجمعية العامة. كذلك شهدنا تحسنا في تسيير الاجتماعات، مع إدارة أفضل للوقت والخدمات.

ونعتقد أنّ بإمكاننا أن نحسّن أكثر من ذلك عن طريق النظر في العمل الذي نقوم به. وإذا أمعنا التفكير في الأثر الحقيقي للقرارات التي نتخذها، فالحقيقة المحزنة هي أن العديد منها لا تطبق بصورة صحيحة. ونعتقد أنه ينبغي لنا النظر في أسباب عدم تطبيق القرارات القابلة للتنفيذ، فضلا عن حقيقة أن النوعية وليست الكمية هي التي تحدد النجاح. ويترافق ذلك مع المجال الأكبر والأكثر تعقيدا لعملية التنشيط التي بدأناها للتو من أجل مواءمة عمل الجمعية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وبوسع الجمعية العامة أن تصبح أكثر فعالية إذا عززنا الاتساق في ما بين لجان الجمعية العامة، وكذلك بين عمل الجمعية نفسها وعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. وفي حين أن لكل منها الولايات والبرامج المحددة، فقد أدركنا الصلات القائمة بين المسائل، واتفقنا على الحاجة إلى اتباع نهج متكامل. هذه هي الفكرة الكامنة وراء الصلات القائمة بين أهداف التنمية المستدامة – التقدم الاقتصادي، والازدهار الاجتماعي، وحماية البيئة؛ والسلام والتنمية؛ وإعمال حقوق الإنسان الذي يتصف بالأهمية لتحقيق التنمية المجدية. ويجب علينا أيضا كفالة أن تتوجه الصناديق والبرامج العاملة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الإقليمية والهيئات الفرعية الأخرى صوب تحقيق معالم مشتركة وأهداف استراتيجية.

ولا بد لنا من مواصلة العمل الذي بدأ بالفعل. ويجب علينا تحليل الثغرات وأوجه التداخل والازدواجية، إن وجدت، وكفالة ألاّ يقتصر الأمر على جميع الجوانب المشمولة فحسب، وإنما القيام بذلك بطريقة أكثر فائدة للعملية. ولا يسعنا أن نفكر في عملية التنشيط بعقلية متقوقعة. وبغية أن ننجح في ذلك، علينا أن نستعرض بصدق كل جزء من أجزاء منظمتنا، لأن السياق العالمي المتغيّر بسرعة يتطلب منا أن نعمل معا، وإلاّ سنُعتبر أننا لم نعد وثيقي الصلة بالموضوع.

ولدى النظر في تحسين عملنا هنا في الجمعية العامة، يجب كفالة أن تتاح الفرصة بالتساوي لكل دولة من الدول الأعضاء في هذه القاعة من أجل أن تساهم وتكون ممثلَة. ومبدأ الإنصاف يجب أن يكون حجر الزاوية في عملنا. وتؤمن ملديف بوعد الأمم المتحدة وبجمال تعددية الأطراف. إننا نخطو خطوات واسعة، ولكن بإمكاننا أن نفعل المزيد. وينبغي لنا أن نفعل كل ما في وسعنا لتحسين فعالية المنظمة وكفاءتها، بحيث أن ما نفعله هنا يؤثر تأثيرا حقيقيا في بلداننا. ويمكننا وينبغي لنا أن ندرس

مختلف السبل والوسائل التي تجعلنا، نحن المجتمع الدولي، نُحدث فرقا ونؤدي دورا في صياغة الحلول المشتركة لمصيرنا المشترك.

السيدة فيليتشكو (بيلاروس) (*تكلمت بالروسية*): إن جميع جوانب البرتوكول هي موضع احترام. وهذه الطريقة لمعالجة جوانب البروتوكول تشكل أحد أحدث الابتكارات في قائمة الاتفاقات التي نتجت عن الدورة الأخيرة للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، حيث تريدها بيلاروس أن تترسخ.

تؤيد بيلاروس البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إن بيلاروس ترحب بتعيين السيدة ماريا إيما ميخيا فيليس، الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة، بصفتها الرئيس المشارك للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن السيدة ميخيا فيليس، ومعها السيد فلاديمير دروبنياك، الممثل الدائم لكرواتيا، سيوفران زخما جديدا لعمل الفريق، ونتمنى لهما كل النجاح.

في نهاية دورة الجمعية العامة السابقة، اتفقنا على تحسين آلية الحوار بين البعثات الدائمة للدول الأعضاء والأمانة العامة، ونتطلع إلى تطبيق هذه الفكرة عمليا. ونعتقد أن المناسبات المواضيعية المنتظمة التي تستند إلى تلك العملية سوف تساعد على تخفيف العبء التقني الذي تتحمله الدول الأعضاء في تفاعلاتها مع الأمانة العامة، وتوفر لها المعلومات في الوقت المناسب عن تخطيط الأمانة العامة للمبادرات الرامية إلى تبسيط عملها. ومن شأن ذلك أن يساعد على بناء نظام يمكن التنبؤ بتفاعلاته الجديرة بالثقة والملائمة للدول الأعضاء، فضلا عن الأمانة العامة. ونود أن نشير إلى بعض الخطوات الإيجابية التي تحققت بالفعل في هذه العملية، إذ بدأت الأمانة العامة تجري مشاورات مع البعثات عند اتخاذ القرارات التي تؤثر فيها. كما نشيد بالاستجابة الفعالة من جانب إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لمطالب الدول، ومشاركة وكيلة الأمين العام بولارد شخصيا في هذه الجهود. ومبادرة إدارة الشؤون الإدارية إلى تنفيذ خيار الوقفة الواحدة للتسوق تستحق اهتماما خاصا، ومما يزيد من تفاؤلنا إزاء احتمال نجاحها هي الفرصة المتاحة للدول من أجل التعليق على الآلية إبّان إنشائها.

كذلك نترقب بفارغ الصبر بدء تنفيذ النسخة الجديدة من يومية الأمم المتحدة في عام ٢٠١٨، مع إعادة تنظيم المحتوى واعتماد الشبكة الرقمية لسهولة الاستعمال. وما فتئت الدول الأعضاء تطالب منذ وقت بعيد بتحسين هذا السجل الفريد لجميع الأعمال التي تجري داخل الأمم المتحدة، وتسريع الاستجابة لاحتياجات المجتمع الرقمي الحديثة ونشرها بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. ونأمل أن تحذو إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات حذو إدارة الشؤون الإدارية، وأن تمنح الفرصة للبعثات كي تشارك في تطوير هذا المنتج. ونعتقد أننا لن نتمكن من إيجاد يومية الأمم المتحدة السهلة والزاخرة بالمعلومات إلاّ بالجمع بين الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والأمانة العامة.

واليوم، عندما ننتهي من النظر في هذا البند من جدول الأعمال، فإن الانتخاب الوشيك لخمسة أعضاء في محكمة العدل الدولية ينبغي أن يشكل فرصة أخرى لإثبات التزامنا بالتنفيذ الناجح لسبل تحسين الحملات الانتخابية للأمم المتحدة، استنادا لقرار العام الماضي باعتماد صيغة جديدة للبطاقات، والحد من توزيع المواد المتعلقة بحملات المرشحين في قاعة الجمعية العامة، بما في ذلك التذكارات. ومن شأن هذه التغييرات أن تساعد الدول الأعضاء بلا شك على البقاء ضمن حدود البروتوكول، وتفادي الغموض في ملء بطاقات الاقتراع، الأمر الذي ينبغي أن يكون له تأثير إيجابي على نتائج الانتخابات. وتتمثل الخطوة التالية لهذه العملية، على النحو الذي ينص عليه القرار ٣٢٣/٧١، في تحديد مفهوم ونطاق مدونة قواعد السلوك

التي تنظم سلوك الدول الأعضاء في الحملات الانتخابية، بهدف تحسين الشفافية والمساءلة والنزاهة.

وفي الختام، نود أن نشير إلى أن فعالية عملية صنع القرار في الجمعية العامة تتوقف مباشرة على قدرتها على التصدي بسرعة للتحديات والتهديدات المعاصرة. وتحقيقا لذلك، نحن في حاجة إلى جدول أعمال كفؤ وهام بدلا من جدول الأعمال الموجود لدينا منذ أكثر من ٧٠ عاما ولم يجر تنقيحه جديا بينما عدد البنود المدرجة فيه تزايدت بكثرة. وجدول الأعمال الحالي يتضمن بنودا فقدت أهميتها منذ وقت بعيد، وهي ببساطة تتكرر تلقائيا من دورة إلى أخرى دون أي مناقشة. وفي هذا الصدد، تود بيلاروس الاقتراح بأن ينظر الفريق العامل المخصص أثناء اجتماعه المقبل في ترشيد جدول أعمال الجمعية العامة، عن طريق الحد من عدد البنود المدرجة فيه. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى ادخار الموارد والوقت وتحسين فعالية عملية صنع القرار في الجمعية وثقتنا بها.

السيدة كرسنمورتي (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود إندونيسيا في البداية، الإعراب عن أعمق مشاعر المواساة والعزاء لأسر ضحايا الزلازل القوية التي ضربت جمهورية إيران الإسلامية، والعراق وكوستاريكا خلال عطلة نهاية هذا الأسبوع، وكذلك لحكومات وشعوب تلك البلدان، وتتمنى الشفاء العاجل للجرحى.

ومع تقيد إندونيسيا بمجمل البروتوكول وتهنئتها الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، وتأكيدها تعاوننا ودعمنا الكاملين لهما، فإنها تؤكد من جديد مواصلتها الإسهام بنشاط في تنشيط الجمعية.

وتؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق، كل من ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل الفلبين بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن التحديات العالمية المشتركة التي نواجهها، تتطلب استجابة شاملة وتعاونية. ولا يوجد منبر أفضل من الجمعية العامة، التي لديها ما يلزم من نطاق متميز وتمثيل لجميع الدول الأعضاء وقدرة على تسخير دعمها. وبالنظر إلى عمق العلاقة بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومفهوم الحفاظ على السلام، تضطلع الجمعية العامة بدور حاسم في النهوض بالخطتين بشكل متسق وفعال. ولهذا السبب، فإننا نرى أيضا ضرورة ربط عمل الفريق العامل المخصص، بجهود الإصلاح الأخرى، مثل إصلاح مجلس الأمن ومواءمة عملية تهدف إلى تعزيز أوجه التآزر بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية مواصلة خطة ٢٠٣٠، وإعادة تشكيل منظومة السلام والأمن وغيرها من الإصلاحات للأمم المتحدة في مجال الإدارة.

وستتم معالجة مسألتي السلام والاستقرار العالميين بشكل أفضل، عندما تعمل الركائز الثلاث المتمثلة في السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان بشكل منسجم، بدعم من الجميع. ويسر إندونيسيا أن وتيرة الوظائف آخذة في التزايد وإيجابية بشكل عام، ولا سيما منذ اعتماد القرار ٣٢١/٦٩. ومن الأهمية بمكان ضمان استمرار هذا الزخم. ويتعين العمل داخل الفريق العامل المخصص وخارجه، لضمان تنفيذ أحكام القرار ٣٢١/٦٩، والقرارات الأخرى بشأن مسألة تنشيط الجمعية. وستقدم إندونيسيا وجهات نظرها بشأن المجموعات الأربع بالتفصيل، عندما يعقد الفريق العامل المخصص مناقشات مواضيعية محددة. أما الآن، فإننا سنشير إلى بعض النقاط الإضافية.

أولا، بينما رحبنا بإدخال تحسينات على عملية اختيار وتعيين الأمين العام التاسع، يجب أن نشرك الدول الأعضاء بطريقة حقيقية أكبر في المستقبل. وفي هذا السياق، من المهم كفالة توثيق أفضل الممارسات والدروس المستفادة من تلك التجربة، بينما لا تزال راسخة في أذهاننا. وسيشكل ذلك نقطة

مرجعية جيدة للعدي من اللدبلوماسيين الجدد الذين بلا شك سيكونون قد انضموا إلى الأمم المتحدة عندما تجري عملية الاختيار المقبلة.

ثانيا، تؤيد إندونيسيا تماما توسيع الحوار البناء بين البلدان لتيسير السلم والرفاه. لكن وكما هو مشار إليه في القرار ٣٢٣/٧١، ينبغي ترشيد عدد المناسبات الرفيعة المستوى. وينبغي التركيز أكثر على الوفاء بالتزاماتنا بشكل حقيقي، من أجل تحقيق نتائج ملموسة في الميدان. ونوافق أيضا على أن يُطلب إلى الأمين العام إبلاغ الدول الأعضاء بأية قيود تمنع الأمانة العامة من تنفيذ أي أحكام واردة في القرارات المتعلقة بالتنشيط.

ثالثا، من الأهمية بمكان تحسين أساليب عمل اللجان الرئيسية والجمعية العامة وهيئاتها الفرعية من خلال وضع أفضل الممارسات، من قبيل تبسيط القرارات والاجتماعات، والإخطار بأسماء المرشحين للانتخاب مسبقا، ووضع مدونة قواعد سلوك للحملات الانتخابية وضمان تسليم واستلام المهام في الوقت المناسب بين الموظفين المغادرين والوافدين.

رابعا، إن الدور الذي يؤديه مكتب رئيس الجمعية العامة في معالجة القضايا الدولية آخذ في التزايد، وينبغي أن يتلقى الدعم اللازم له، بما في ذلك عن طريق الممارسة الجارية المتمثلة في إعارة الموظفين من البعثات الدائمة. كما أننا نرى فائدة في أن يبدأ الرئيس ولايته قبل أسبوع واحد من موعدها المحدد، لكي يتمكن الرئيس من التحضير بشكل أفضل للمناقشات الرفيعة المستوى.

وأخيرا، عند اختيار الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة وتعيين المناصب العليا الأخرى في المقر وفي الميدان، فإننا نشدد على أهمية إرسال المرشحين المؤهلين على أساس الاستحقاق والجدارة، وضمان التوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي الواسع، لا سيما فيما يخص البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا، بمن في ذلك مواطنو الجزر الصغيرة والبلدان النامية وأقل البلدان نموا. ويجب أيضا أن تكون البلدان التي لديها سجل ثابت في الإسهام في أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ممثلة في الأمانة العامة. ولا يمكن لأي بلد أو مجموعة من البلدان أن تحتكر أو أن يكون لديها عدد غير متناسب من المواطنين بين كبار موظفي الأمم المتحدة. ولنعمل معا على تمكين الجمعية من أداء دورها كاملا. وسوف تواصل إندونيسيا العمل بلا كلل في فريق العامل المخصص والمنتديات الأخرى للإسهام في الخطوات التي من شأنها تعزيز الجمعية العامة وآلياتها بصورة مجدية، فضلا عن دعم الخطوات التي تعزز الجمعية وآلياتها.

السيد تيو (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا الإعراب عن تعازينا لحكومتي وشعبي جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية العراق، بعد الزلزال الذي ضرب في عطلة نهاية هذا الأسبوع، وللأسف أودى بحياة الكثيرين وتسبب في دمار واسع النطاق. ونتقدم بخالص تعازينا إلى أسر الضحايا ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

وأود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة في وقت مبكر من فترة رئاسته، وإعطاء الأولوية لمسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة. وأود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين لتهنئة سفيري كرواتيا وكولومبيا على تعيينهما رئيسين مشاركين جديدين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. ونحن واثقون من أنهما سيواصلان قيادة عمل الفريق العامل المخصص بطريقة شاملة وشفافة وناجعة، وسنواصل إحراز المزيد من التقدم تحت قيادتهما.

إن تنشيط أعمال الجمعية العامة مسألة هامة بالنسبة للعديد من الدول، بما فيها بلدي. إن سنغافورة، بوصفها دولة صغيرة، قد دعمت بقوة كفاءة وفعالية ومساءلة الأمم المتحدة والجمعية العامة. إن عملنا هنا يجب أن يعزز دور الجمعية وسلطتها، وما فتئنا نناصر تنشيطها. وعلى مر السنين، تزايدت

بدون شك أعمال الجمعية العامة، ومما لا شك فيه أن الزيادة، حصلت ليس من حيث الحجم فقط، ولكن أيضا من حيث نطاقها وعمقها. ويعد من ثم، يعد تنشيطها مهما للغاية، من أجل ضمان مواكبة التحديات التي نواجهها اليوم، وقدرتها على الاضطلاع بمسؤولياتها الرئيسية للتداول ووضع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة.

وفي خضم بطء المفاوضات وصعوبتها في أماكن أخرى في الأمم المتحدة، برز عمل الفريق العامل المخصص، كنبراس للتقدم. وخلال السنوات الثلاث الماضية، إعتمدنا بتوافق الآراء ثلاثة قرارات بارزة بشكل جماعي تعزز سلطة ومصداقية الجمعية العامة ومكتب رئيس الجمعية العامة. لقد أحرزنا المزيد من التقدم هذا العام في ظل القيادة المقتدرة للممثلين الدائمين لكرواتيا والإمارات العربية المتحدة، وأغتنم هذه الفرصة لتهنئتهما. وأدت القرارات المتخذة هذا العام إلى تحسينات سريعة وعملية على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، لدينا الآن بطاقات اقتراع مطبوعة بشكل واضح مع المبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة بتوزيع المواد الخاصة بالحملة الانتخابية، وتحسين العملية الانتخابية في الجمعية العامة. وبفضل تلك الإجراءات المحسنة، لم يكن أي صوت الأصوات المدلى بها في انتخابات مجلس حقوق الإنسان في الآونة الأخيرة باطلا.

وقد كان ذلك دليلا واضحا، بالنسبة لوفد بلدي، على إمكانية تأثير عمل الفريق العامل المخصص تأثيرا إيجابيا على عملنا هنا في الجمعية العامة. ونرحب أيضا بالتحسينات الأخرى التي نجمت عن الأحكام المعتمدة في القرار ٣٢٣/٧١، بما في ذلك العديد من مقترحاتنا، مثل استهلال عقد اجتماعات تسليم وتسلم بين أفرقة الرؤساء المنتهية ولايتها والقادمة للجان الرئيسية. ومن شأن هذه الأحكام أن تساعد على تحسين الكفاءة والتكامل والشفافية في عمل الجمعية العامة لمصلحة الجميع، ولا سيما الدول الصغيرة.

وعلى الرغم من أن التقدم المحرز خلال السنوات القليلة الماضية أمر جدير بالثناء، يجب علينا ألا نكتفي بما حققناه. ومن المهم لنا أن نستفيد من ذلك الزخم الإيجابي وأن نواصل جهودنا الرامية إلى تحسين عمل الجمعية العامة وعملياتها على أساس توافق الآراء. فأولا، يجب أن نستفيد من التحسينات التي حققناها في أساليب عمل الجمعية، ولا سيما العملية الانتخابية. ونتطلع، في ذلك الصدد، إلى صياغة مدونة قواعد سلوك لتوجيه سلوك الدول الأعضاء أثناء الحملات الانتخابية. ويتمثل هدفنا الرئيسي في ضمان ألا تؤدي ممارسات الحملات الانتخابية الحالية في الأمم المتحدة من دون قصد إلى تصاعد التكاليف إذ يحاول كل وفد منافس التفوق على الحملات الأخرى، مما يؤثر على قدرة البلدان النامية الصغيرة على المنافسة. ويتعين، وهو الأمثل، أن تركز الحملات على نوعية المرشحين وقدرتهم على الإسهام في أعمال الهيئة التي يسعون إلى الفوز بعضويتها، لا على الهدايا وحفلات الاستقبال الفخمة.

ثانيا، يجب ألا تتوقف التحسينات في عملية اختيار وتعيين مسؤولي الأمم المتحدة عند تعيين الأمين العام، بل ينبغي أن تمتد لتشمل جميع التعيينات في الوظائف العليا الأخرى داخل المنظمة. وندعو الأمين العام إلى التعيين على أساس الجدارة، مع أخذ التوازن الجنساني والجغرافي في الحسبان، وكذلك ضمان أعلى مستوى من المقدرة والكفاية والنزاهة. وينبغي ألا يحتكر مواطنو أي دولة أو مجموعة من البلدان المناصب العليا في منظومة الأمم المتحدة.

ثالثا، يجب علينا أن نواصل جهودنا لكفالة أن يكون عمل الجمعية العامة على مستوى الغرض المنشود. وتتمثل أولويتنا في ضمان تحقيق الاتساق بين جداول أعمال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهو أمر مهم للعديد من البلدان النامية. ولذلك، فإننا نتطلع إلى العمل مع الرئيس، بوصفنا

عضوا في المكتب ووفدا مهتما على حد سواء، لوضع مقترحات عملية تهدف إلى معالجة الثغرات والازدواجية في جدول أعمال الجمعية العامة من حيث صلته بخطة عام ٢٠٣٠.

وقد قدمنا بعض الاقتراحات التي ترمي إلى زيادة التقدم المحرز بالفعل في الفريق العامل المخصص. وسيعمل وفد بلدي مع الرئيس، وكذلك مع الرئيسين المشاركين الجديدين والوفود الأخرى، في سعينا المشترك من أجل زيادة تعزيز شفافية ومساءلة وكفاءة وشرعية الجمعية العامة.

السيد كاوامورا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعبر عن شعور وفد بلدي ببالغ الأسى إزاء أنباء الزلزال الذي ضرب المنطقة الواقعة على الحدود بين جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية العراق. ونعرب عن تعازينا للمكلومين ونعبر عن مواساتنا الخالصة لجميع السكان المتضررين.

وأود أن أبدأ بشكر رئيس الجمعية العامة على عقد جلسة اليوم. وأعرب كذلك عن تقديري لبيان الرئيس في افتتاح الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة (انظر A/72/PV.3)، الذي أعرب فيه بوضوح عن أهمية عملية التنشيط، وأبدى عزمه على مواصلة تعزيز تلك العملية في سياق إصلاح الأمم المتحدة.

ورحبت اليابان، فيما يتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة، باتخاذ القرار ٣٢٣/٧١. ويعرب وفد بلدنا عن خالص امتنانه للسفير دروبنياك، ممثل كرواتيا، والسفيرة نسيبة، ممثلة الإمارات العربية المتحدة، على عملهما الدؤوب ورئاستهما القديرة للفريق العامل المخصص. ونرحب بإعادة تعيين السفير دروبنياك وبتعيين السفيرة ميخيا فيليس رئيسين مشاركين للفريق العامل خلال الدورة الحالية، ونتطلع إلى التعاون الوثيق معهما.

ويشدد وفد بلدنا، فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، على أن تنفيذ قرارات الجمعية العامة، بما في ذلك المتعلقة منها بالتنشيط، أمر بالغ الأهمية لتعزيز كفاءة الجمعية وفاعليتها، كما إننا نؤكد على أن المسؤولية عن تنفيذها تقع على الدول الأعضاء. ومن دواعي سرورنا أن نرى العديد من الأمثلة على تنفيذ القرار ٣٢٣/٧١ بالفعل. فقد عُدلت المادة ٩٢ من النظام الداخلي للجمعية وفقا للفقرة ٤٦ من القرار. وأُجري أول انتخاب – للمرشحين لعضوية مجلس حقوق الإنسان – في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر بالأسلوب الجديد المتمثل في ملء بطاقات الاقتراع. وقد وُزعت صفحة واحدة تتضمن معلومات عن المرشحين، في يوم الانتخاب في القاعة، على مكتب كل وفد، وفقا للقرار المذكور. وتمثل كل واحدة من تلك الحالات خطوة هامة في تنفيذ القرار ٣٢٣/٧١.

ويعتقد وفد بلدنا أن مكتب رئيس الجمعية العامة يضطلع بدور هام للغاية في النهوض بتنشيط الجمعية العامة وتعزيز أدوارها التأسيسية. ويتعين علينا أن نواصل تشجيع المكتب على الحفاظ على شفافيته وفعاليته. وبالنظر إلى أن الأنشطة التي يضطلع بها رئيس الجمعية العامة قد ازدادت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، ينبغي تخصيص موارد كافية للمكتب لتوفير الدعم الذي يحتاجه للاضطلاع بها بنجاح. وستقدم اليابان، في ذلك الصدد، تبرعا لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم المكتب. لقد أعرب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، السيد ميروسلاف لايتشاك، بوضوح عن اعتزامه إدراج السلام ومنع وتجنب نشوب النزاعات وأهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ ضمن أولوياته. واليابان تتفق مع تلك الأولويات، وهي على استعداد لمساعدة الرئيس في ممارسة قيادته للتصدي لتلك المسائل الصعبة في جميع أنحاء العالم.

وسيكون من المهم مواصلة المناقشات بشأن تنشيط الجمعية خلال الدورة الثانية والسبعين. وستكون أساليب العمل، على وجه الخصوص، جزءا أساسيا آخر من تلك المناقشات. واليابان تقوم بدور نشط للغاية في تحسين أساليب العمل داخل الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، أدى القرار

٣٠٧/٦٨ إلى تغيير موعد عقد انتخابات مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من تشرين الأول/أكتوبر إلى حزيران/يونيه. واقترحت اليابان، بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن، أن يعيد الفريق العامل غير الرسمي النظر في الترتيبات الانتقالية لأعضاء المجلس المنتخبين حديثا من أجل الاستفادة الكاملة من هذا التغيير، الذي يهدف إلى منح الأعضاء الجدد مزيدا من الوقت للاستعداد للعضوية. وقد اعتمد مجلس الأمن، في تموز/يوليه ٢٠١٦، وبعد مشاورات مكثفة، مذكرة رئاسية جديدة، ترد في الوثيقة S/2016/619. وبذلك الاتفاق الجديد، يُدعى الأعضاء المنتخبون حديثا الآن إلى حضور جلسات المجلس بصفة مراقبين اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر. كما تشمل المذكرة إدخال تحسينات على الشفافية واستيعاب الجميع في عملية اختيار رؤساء الهيئات الفرعية، علاوة على تدابير لتيسير التحضير المبكر من جانب هؤلاء الرؤساء.

ومتابعةً للمناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن (انظر S/PV.7740) التي عُقدت خلال رئاستنا لمجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠١٦، شرعت اليابان في إجراء مناقشات في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى لتحديد المجالات التي يمكن فيها إدخال مزيد من التحسينات على أساليب عمل المجلس، بما في ذلك تعزيز تفاعل المجلس مع عموم العضوية في الأمم المتحدة. وفي ٣٠ آب/أغسطس وافق مجلس الأمن على مذكرة رئاسية جديدة شاملة بشأن أساليب عمله (S/2017/507) بغرض توحيد وتعميم جميع المذكرات الرئاسية الحالية، علاوة على وضع بعض التدابير الجديدة. وتتطلع اليابان إلى مواصلة الإسهام في تحسين أساليب عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن.

وتعدُّ مسألة ترشيد أعمال الجمعية العامة تحديا ملحّا أيضا. وينبغي مواصلة النظر حاليا في إمكانية جعل بنود جدول الأعمال كل سنتين أو كل ثلاث سنوات مثلما حدث في السنوات القليلة الماضية. ونتطلع مرة أخرى إلى العمل مع الدول الأعضاء على تلك المسألة خلال الدورة الحالية.

ومثلما تمكنا من تعديل موعد انتخابات مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى وقت مبكر، فإن بإمكاننا أيضا النظر في انتخاب رئيس الجمعية العامة في وقت مبكر لإعطاء الرئيس المنتخب ما يكفي من الوقت لتشكيل فريقه والاستعداد لتسلُّم مهامه. وقد اقترح وفد بلدنا تلك المسألة في اجتماع الفريق العامل المخصص المعقود في العام الماضي. ونرى أن تلك الفكرة تتسق مع الاقتراحات التي قدّمها العديد من رؤساء اللجان الرئيسية التي شددت على ضرورة عقد انتخابات مبكرة لضمان عملية الانتقال السلس.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على استعداد اليابان لدعم رئيس الجمعية العامة والإسهام بشكل بنّاء في المناقشات المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية العامة بهدف مواصلة تعزيز فعالية الأمم المتحدة وشفافيتها.

السيد براساد (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، تود الهند أن تعرب عن تعاطفها مع ضحايا الزلازل التي وقعت خلال عطلة نهاية الأسبوع، ونأسف بشدة للخسائر في الأرواح.

وأعرب بداية، عن تأييدي الكامل للبيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الجزائر باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وأود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم. وأهنئ الممثلين الدائمين لكرواتيا وكولومبيا على تعيينهما بصفتهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، وأتمنى لهما كل النجاح في مساعيهما. ويستحق الرئيسان المشاركان للدورة الحادية والسبعين الشكر أيضا على عملهما الممتاز.

وتعتمد فعالية أي مؤسسة وأهميتها واستدامتها على طابعها الدينامي وقدرتها على التكيف مع الأزمنة المتغيرة لكي يتسنى

لها احترام القيم الخالدة، فضلا عن التصدي لمشاكل اليوم وتحدياته المستجدة. والجمعية العامة هي الهيئة العالمية الأكثر تمثيلا التي أنشأتها البشرية حتى الآن حيث يتم الاضطلاع فيها بالمشاريع الجماعية الكبرى، وتودع فيها الحكمة الجماعية أيضا. وهي تستمد أولويتها من عالمية عضويتها ومن مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها. ولا تضاهيهما أي منظمة أو مؤسسة أخرى سواء في إطار منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، بسبب طابعها التمثيلي والثقل المعنوي لقراراتها وآرائها. ومع ذلك، فإن هناك شعورا واسع النطاق بأن الجمعية قد حيل دونه والارتقاء إلى مستوى دورها الفريد على النحو المبين في المادة ١٠ من ميثاق الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ضعفت صلة الجمعية بمسؤولياتها الرئيسية خلال السنوات الماضية وازدادت عزلتها وانفرادها بالتصدي لعملياتها.

وتراجع دور الجمعية العامة وسلطتها تدريجيا من جراء اتساع دور مجلس الأمن ونشاطه. ويجب التسليم بأن الجمعية العامة نفسها تتحمل قسطا من ذلك اللوم لأنها هي التي سمحت بالانتقاص من دورها والتعدي على سلطتها بالرغم من أنها تمثل الصوت الجماعي للإنسانية. ويؤدي ذلك إلى نتائج عكسية وتؤثر سلبا على فعالية الأمم المتحدة وأهميتها بوجه عام.

ولدينا اعتقاد راسخ بضرورة استرداد واحترام مكانة الجمعية العامة روحا ونصا بوصفها الهيئة التداولية المنوطة بها سلطة صنع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في الميثاق. ويجب على الجمعية العامة الإمساك بزمام القيادة في وضع برنامج العمل العالمي واستعادة مركزية الأمم المتحدة في صياغة النُهُج المتعددة الأطراف الرامية للتصدي للتحديات الناشئة وحل المسائل العابرة للحدود الوطنية. ويعدُّ الدور القيادي الذي اضطلعت به الجمعية العامة في مؤتمر قمة التنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠١٥، ثم اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ونجاح مؤتمر المحيطات لهذا العام، ضمن آخر الأمثلة الساطعة على قدرة الجمعية على وضع برنامج العمل العالمي والقيام بدور رائد في معالجة المسائل والشواغل ذات الطابع العالمي. ولذلك، يتعين علينا نحن الدول الأعضاء ضمان مواصلة دورها القيادي في المسائل ذات الأهمية عبر الحدود الوطنية.

ويقينا أن التعجيل بعملية تنشيط أعمال الجمعية العامة مهمة عاجلة بحد ذاتها. وخلال السنوات القليلة الماضية أدخلت الجمعية تحسينات هامة تهدف إلى تلبية المتطلبات المتزايدة التعقيد التي يطرحها عالمنا المتغير بصورة متسارعة. وقد تجلت بعض النتائج الإيجابية التي تم الاعتراف بها على نطاق واسع خلال عملية اختيار الأمين العام في عام ٢٠١٦ وكذلك في الجهود المبذولة مؤخرا لتعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة. وشارك وفد بلدي بنشاط في المناقشة المتعلقة بتحسين عملية الانتخابات التي أدت إلى اعتماد القرار ٣٢٣/٧١. وقد عززنا ضمن أمور أخرى هدف تعدد اللغات في الأمم المتحدة وساعدنا في تيسير التعاون بين الدول الأعضاء والأمانة العامة بصورة أفضل. وبالرغم من التقدم المشجع الذي نحرزه، فلا يزال أمامنا طريق طويل. وسيواصل وفد بلدي تقديم المزيد من المقترحات المحددة بشأن زيادة تنشيط أعمال الجمعية العامة والعمل بنشاط لأجل هذا الغرض الأعم مع الوفود الأخرى.

وختاما، يجب النظر إلى تنشيط الجمعية العامة أيضا في سياق عملية إصلاح الأمم المتحدة عموما. وقد مضت الأمم المتحدة شوطا طويلا منذ إنشائها في عام ١٩٤٥، غير أن استمرار أهميتها وفعاليتها في التصدي للتحديات العالمية الناشئة يعتمد إلى حد كبير على قدرتها على مواكبة الأزمنة والحقائق المتغيرة. والآن تهب رياح التغيير، وتكتسي مسألة إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك تنشيط أعمال الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن، أهمية متزايدة. ويجب علينا أن نلبي النداء لإصلاح الأمم المتحدة الذي وجّهه الكثير من قادة العالم خلال المناقشة

العامة في بداية الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. ولدينا اعتقاد راسخ أيضا بضرورة إصلاح الأمم المتحدة بصورة عاجلة وشاملة لضمان قدرة المنظمة على تجسيد الحقائق الجغرافية السياسية الحالية ولتعزيز قدرتها على التصدي لتحديات عصرنا الملحة والمتزايدة التعقيد عبر الحدود الوطنية.

وقد حان وقت الإصلاح. فلنبذل جهودا صادقة ترمي إلى تعزيز دور الجمعية العامة في وضع برنامج العمل العالمي، إلى جانب وضع السياسات وإيجاد حلول للتحديات والمشاكل العالمية، بما يساعد على تعزيز شرعية الأمم المتحدة وتعددية الأطراف برمتها. وأؤكد للجمعية العامة دعم وفد بلدي ومشاركته البناءين في تلك الجهود.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.